وزارة الاعلام
الهيئة العامة للاستعلامات

دراسات دولية

الشراكة الأوروبية - الأفريقية

٣٧

الهيئة العامة للإستعلامات
البحوث والدراسات
سلسلة دراسات دولية
(٣٧)

الشراكة الأوروبية - الأفريقية

يونيو ٢٠٠٢

فهرس

رقم الصفحة

المقدمـــة

تتناول دراسة « الشراكة الأوروبية - الأفريقية » بالدراسة السبل أو المسارات فوق القومية التى إتبعتها البلدان الأفريقية من أجل تحقيق التنمية وهى تنحصر فى :

(١) سبيل التكامل الإقتصادى بإقامة تكتلات أو تجمعات إقتصادية بين البلدان الأفريقية سواء على المستوى القارى أو على المستوى الإقليمى والإقليمى الفرعى .

(٢) سبيل شراكة التنمية الذى يتراوح بين التعاون الأوروبى - الأفريقى التقليدى (فى إطار الكومنولث البريطانى والفرانكفونيه الفرنسية) وشراكة التنمية بين الإتحاد الأوروبى والبلدان الأفريقية وردود الفعل الدولية التى تتخذ شكل الشراكة الأمريكية - الأفريقية والصلات الصينية .

يعتبر موضوع شراكة التنمية إتجاها جديداً تتخذه العلاقات بين أوروبا وبلدان افريقيا ، وهو اتجاه عالمى جاء بعد إنتهاء عصر النظام الدولى ثنائى الأقطاب بسقوط الإتحاد السوفيتى منذ مايزيد على عقد من السنين ويعنى التحول عن مساعدات التنمية الى الشراكة ، وقد أصبحت كلمة شراكة رائجة فى البيانات الدولية كالشراكة الإستراتيجية وشراكة التنمية .

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول ، يتعامل الفصل الأول مع الوضع القائم فى أفريقيا وأهمية شراكة التنمية كوسيلة لتغيير هذا الوضع القائم ، ويعرض لمفهوم شراكة التنمية كما جاء فى « الوثيقة الإطارية بشأن الشراكة الجديدة للتنمية فى أفريقيا » (NEPAD)

يتعرض الفصل الثانى لصور التعاون بين اوروبا وأفريقيا عقب خروج الدول الاستعمارية من القارة وخاصة مجموعة الكومنولث البريطانى والمنظمة الفرانكفونيه الفرنسية وذلك فى المبحث الأول . ويتطرق المبحث الثانى من هذا الفصل إلى دراسة موجزة للتجمعات الاقتصادية الأفريقية والتى ترجع أيضا إلى الفترة المبكرة من الاستقلال فى الستينات من القرن الماضى .

تنتقل الدراسة فى الفصل الثالث إلى تتبع الشراكة الأوربية - الأفريقية فى

تطوراتها المتتابعة بدءا من اتفاقية لومى إلى اتفــاق بروكسـل الذى يضم دول الاتحــاد الاوروبى والمجموعـة الافـريقـيـة الكاريبـيـة الباسيفيكية وهو الاتفاق الذى يضع اطاراً للشراكة بين الاتحاد الأوربى وافريقيا .

ثم تناقش الدراسة مـوتمر قـمة أفـريقـيا أوروبا الذى عقد فى القاهرة فى ابريل عـام ٢٠٠٠ باعتباره أول مؤتمر قمة بين اوروبا وافريقيا وما صدر عنه من اعلان القاهرة الذى اكد على تعزيز الشراكه بين افريقيا واوروبا عن طريق دعم التعاون بينهما فى جميع المجالات .

وتعرض الدراسة ايضا القمة الفرنسية الافريقية التى تعقد بصفه دورية كل عام باعتبارها قمة تشمل جميع دول القاره وتحاول فى اجتماعاتها حل مشاكل القاره السوداء مقابل تأمين مصالح فرنسا هناك ومواجهة النفوذ الامريكى المتزايد فى القارة .

وتتابع الدراسة قمة باريس وشراكة التنمية الافريقية التى عقدت فى فبراير ٢٠٠٢ لبحث مبادرة المشاركة الجديدة للتنمية فى افريقيا وتبرز اهمية قمة باريس فى أنها تعتبر أول لقاء عمل بين قادة القارة الأفريقية ومجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى .. وقمه باريس التى شارك فيها الرئيس حسنى مبارك باعتبار مصر من الدول الأعضاء الخمسة المؤسسة للمبادرة .

بعد ذلك يتناول البحث ردود الفعل الدوليه للشراكة الأوروبية الافريقية حيث سعت اداره الرئيس الامريكى السابق كلينتون الى تأسيس شراكة امريكية افريقية جديدة هدفها حماية المصالح الأمريكية الحيوية فى القارة ودخول الشراكة الامريكية الى مجالات افريقية عديدة مثل المجال الاقتصادى والمجال الامنى والمجال السياسى .

ثم كان رد الفعل الدولى الآخر فى التحرك الصينى تجاه افريقيا وتقديم المساعدات ثم القروض للدول الافريقية وانشاء المشروعات الصينية الكبرى فى القارة مثل خط التان زام الحديدى الموصل

بين زامبيا وتنزانيا . وتنامى التعاون الصينى الافريقى كذلك التقارب الصينى الأفريقى فى المحافل الدولية .

وتوضح خاتمة الدراسة ما تركز عليه كل من البلدان الافريقية من ناحية وبلدان الاتحاد الأوربى من ناحيه أخرى فى تصورها للشراكة بين الطرفين . ولا شك أن مستقبل الشراكة الأوربية - الأفريقية وغيرها من أنواع شراكات التنمية كالشراكة الأمريكية أو الصينية يعتمد إلى حد كبير على تمكن الدول الافريقية من الاستفادة من الفرص التى تتيحها الشراكة كمسار لدفع جهود التنمية الوطنية بالأساس الى جانب مسار التكتلات الأقتصادية الافريقية والجهود الدولية فى اطار الامم المتحدة .

* * *

الفصل الاول

الواقع الافريقى ومفهوم الشراكة

المبحث الأول : الواقع الافريقى وأهمية شراكة التنمية

عندما استقلت الدول الأفريقية فى ستينات القرن العشرين كان استقلالها سياسيا فى المرتبة الأولى، أما من الناحية الإقتصادية ، فقد انضمت معظم تلك الدول إلى تكتلات قادتها الدول الاستعمارية السابقة مثل الكومنولث البريطانى ومنطقة الفرنك الفرنسى .

وقد تميزت اقتصاديات الدول الأفريقية بقسمات معينة : فهى تعتمد على عوائد تصدير عدد محدد من المنتجات الأولية وهو ما جعلها عرضة لهزات عنيفة تواكب التغيرات الكبيرة فى الأسعار العالمية لتلك المنتجات .. وتشكل الصادرات نسبة كبيرة من الدخل القومى .. كما تشكل السلع الصناعيه نسبة كبيرة من واردات الدول الأفريقية .. وتستأثر دول أجنبية قليلة العدد بنسبة كبيرة من صادرات دول القارة .. وتسيطر بعض الشركات متعددة الجنسية على اقتصاديات بلدان أفريقية عديدة .. يكمل هذه القسمات المميزة لاقتصاديات معظم البلدان الأفريقية لجؤوها الى الديون الخارجية التى تحولت بمرور الوقت الى أعباء باهظة التكاليف على اقتصاديات الغالبية العظمى من دول القارة (*) .

مع بدايه عقد الثمانينات وذلك نتيجه لسوء الاداره الاقتصاديه وانخفاض معدلات الادخار ، سوء اداره الدين الخارجى ، انخفاض المعونات المقدمة من الدول الصناعية ، تزايد نسبه القروض التجارية وتزايد القروض ذات الفوائد المتغيرة .. وقد أدى تفاقم أزمة المديونية الى اعتماد اقتصاد العديد من البلدان الافريقيه على المساعدات والمعونات الخارجية وقد كانت السمة المميزة لهذه المساعدات أنها ذات صبغة سياسيه وذات شروط مجحفة مثل الالتزام بالتوجهات الغربية بشأن احداث التحول الديمقراطى التعددى والاصلاح الهيكلى والتحرر الاقتصادى . وقد قدر حجم الديون الأفريقية بحوالى ٣٥٠ مليار دولار وهو ما يوازى ثلاثة ارباع اجمالى الناتج القومى

(*) حسن زيادى : « افريقيا كشف حساب مثقل بالمشاكل » ، جون افريك ، جريدة الجرائد ، عدد ٢٠٠٢/٢/٢٦

للقاره وما يقرب من أربعة اضعاف صادراتها السنوية ويسدد ما يقرب من نصف حكومات القارة نصيب كل فرد من فوائد الديون بما يوازى ما تنفقه تلك الحكومات على الخدمات الصحيه والتعليميه معا .

ان كشف الحساب الذى وضعه خبراء مركز التنميه التابع لمنظمه التعاون الاقتصادى والتنمية بالتعاون مع البنك الافريقى للتنمية جاء مشيرا للقلق ، ويرجع مصدر القلق الذى أثاره هذا التقرير ، والذى نشر فى باريس فى الخامس من شهر فبراير ٢٠٠٢ إلى انه كنتيجه دراسه تحليليه متقدمة وعميقة للتطورات التى جرت فى اثنتين وعشرين دولة فى الفترة بين عام ١٩٥٠ و ٢٠٠٠ وهى عينه لها دلالاتها حيث أن هذه الدول تضم ما يقرب من ثلاثة ارباع الثروة المنتجة فى أفريقيا .

جدير بالإشارة انه فى الوقت الحاضر ، حيث لايتحدثون سوى عن العولمة والنتائج الايجابيه المتوقعه منها فإن تهميش القاره يبدو واضحا ، فإذا كان نصيبها من اجمالى ناتج الدخل العالمى لم ينخفض سوى الثلث خلال النصف الثانى من القرن العشرين فإن نصيبها من الصادرات البترولية قد انخفض الى الثلث .

ان عزله افريقيا قد وصلت الى حد انها لم تعان كثيرا من آثار حوادث ١١ من سبتمبر .. حيث ان تراجع اجمالى الناتج الداخلى لمجموع الدول الممثله فى العينه ، خلال الثلاثه شهور الاخيره من عام ٢٠٠١ لم يتجاوز ٠٫٠٦٪ ثلاث دول فقط هى الجابون ونيجيريا وغينيا الاستوائية والتى تعتمد بشدة على الصادرات البترولية عانت من تدهور سعر البترول ، بينما لم تمس ازمه السياحه العالمية سوى المغرب ومصر . ويذكر أن آثار تراجع المواد الاساسيه المصدره لن تظهر بوضوح إلا فى عام ٢٠٠٢ .

على عكس التكامل بين الدول البازغة فى جنوب شرق آسيا ، لاحظنا تغيبا تدريجيا لأفريقيا عن الاقتصاد العالمى يتسم بتراجع شديد فى الاستثمارات الاجنبيه

المباشره ، سواء من حيث النوع أو الكميه .

ويشير التقرير إلى أن اوساط الأعمال الدوليـة لا تهـتم سـوى بالدول الأفـريقـيـه المنتجه للمواد الأوليه . ولم تستفد هذه الدول من الانتشار المتزايد للمنشآت الصناعيـة التى اقيـمت في دول نامـيـه أخرى.

ومن حـيث الحجم كـان الانخفـاض فى الاستثمارات كبيرا .. ففى خلال السبعينيات والثمانينيات انخفض نصيب القارة من تلك الاستثمارات الدوليه الى النصف والذى انخفض بدوره الى النصف خلال عقد التسعينيات . وهى الفترة التى اتجهت فيها الاستثمارات الحقيقية - فيما عدا الدول البترولية - إلى أفريقيا الشمالية والجنوبية .

وجاء تأثير هذا التدهور على النمو كبيرا.. فبمتوسط يبلغ ٢ر٣٪ بين الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ كانت التنمية الاقتصادية أكبر من الزيادة السكانية التى بلغت ٣ر٢٪ الا ان التطور على مستوى المناطق الخمسة الكبرى كان متباينا . فى المقدمه نجد شمال وشرق افريقيا التى سجلت معدلا متوسطا من التقدم يتراوح بين ٤ر٢٪ ، تليها غرب افـريقـيـا ٨ر٣٪ ثم يأتى جنوب ووسط افريقيا في المؤخرة بمعدل متوسط ٧ر٢٪ بمعنى شبه ركود فى الدخول الحقيقية للشعوب المعنية بل فى حالات كثيرة تفاقم للفقر اما وسط افريقيا فلا أمل فى تحقيق طفرة سريعة بسبب الوضع فى جمهورية الكونغو الديمقراطية والجابون اللتين من المتوقع أن تعانيا هذا العام من ركود جديد وكذلك جمهورية أفريقيا الوسطى .. وفى شمال أفريقيا نلمس تباطؤاً نتج عن تراجع فى أسعار البترول وصعوبات فى قطاع السياحة .

فى غرب افريقيا سوف نلاحظ أن كوت ديفوار ستسجل نموا هذا العام يبلغ ٤ر٢٪ بعد تراجع قدر بـ ٣ر٣٪ لعام ٢٠٠١ بينما تفوقت مالى بنسبة (+ ٨ر٢٪) وبوركينا (+ ٦ر٢٪) .

إلا أن هذه التطورات مازالت متوقفة على

الجهود التى ستتحقق فى مجال الادارة السياسية والاقتصادية وتسوية عدد من النزاعات وبصوره عامه عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى .

ويرى أصحاب الدراسة ان هناك ثلاثة أمور مجهوله تؤثر على المستقبل القريب لدول عديدة : احتمال تصاعد التوترات الدينية بعد حوادث ١١ سبتمبر والمواعيد الاستراتيجية للانتخابات فى العديد من الدول ومستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية الذى من شأنه أن يحدد إلى حد كبير الوضع السياسى فى وسط أفريقيا بأسره . فيما يتعلق بالانتخابات فإن عام ٢٠٠٢ سوف يكون عاما مثقلا بصفه خاصه بثمانى دول من العينة وهى بوركينا فاسو (انتخابات تشريعية) والكاميرون (تشريعيه) وكينيا (تشريعيه ورئاسيه) ومالى (رئاسيه) والمغرب (تشريعيه) وموريشيوس (رئاسيه وتشاد (تشريعيه) وزيمبابوى (رئاسيه) ، وعلى الرغم من التقدم الذى تحقق خلال الأعوام الأخيرة فإن هذه الانتخابات هى دائما مصدر للقلق بالنسبه للمستثمرين خاصه الاجانب منهم ، الذى يعد دورهم اساسيا فى دعم التنميه .

ولمواجهة كل هذا يفضل واضعو الدراسه بدلا من الاستغراق فى التشاؤم الافريقى مواصله سياسات الاصلاح ، وهناك فى هذا المجال تجارب متنوعه عديدة من بينها تجارب ايجابية حققت نجاحات يمكن ان تحققها افريقيا شريطة ألا تطبق الوصفات الجاهزة المقترحة من قبل الدول المانحة للاموال حيث أن بعض الدول لم تحقق نتائج طيبة من هذه الوصفات العلاجية وهو الحال فيما يتعلق بتطهير النواحى المالية للدولة بالنسبه لكل من الكاميرون وكينيا والسنغال وتنزانيا وأوغندا . وفى المقابل تشير الدراسة إلى أن العجز العام لا يزال مرتفعا بل إنه تفاقم فى كل من بوركينا وغانا واثيوبيا والمغرب وتشاد وزيمبابوى .

بصورة عامة فإن اقامة المنطقه الحرة تؤدى إلى التخفيف من حدة الازمات ويذكر ان النتائج المتعلقة ببرامج الخصخصة جاءت

متباينة باستثناء مجال الاتصالات ومن ثم فهناك دول كثيرة منها السنغال ومالى ونيجيريا وبوركينا وتشاد تواجه فى الوقت الحالى صعوبات كثيرة فى اصلاح قطاع الطاقة أما الكوت ديفوار والكاميرون فتواجهان من جانبهما صعوبات فى مواصلة برامجها الخاصة بتحرير القطاعات الزراعية - ولدعم قواعد تنمية دائمه استعرض الخبراء المجالات التى يتعين أن تكون موضع اهتمام متزايد من جانب السلطات العامة وهى : التعليم والصحه والتكامل الاقليمى ومكافحه الفقر .. وهى مجالات تعانى من التأخر الشديد .

هذا ويشدد التقرير على ضرورة التخلص من اعتقاد راسخ وهو أن القطاعات الاجتماعية لا تستفيد كثيرا من خفض الدين وأن دعم النفقات المالية المخصصة لمكافحة الفقر يجب أن يأتى أساسا نتيجه للنمو ومن ثم زيادة موارد الميزانية بدلا من خفض أعباء الدين ، وهى التوصيه التى تم توجيهها إلى متخذى القرارات الأفارقة .

إن الزعماء الأفارقة ملتزمون بإحداث تغييرات كثيرة لمساعدة القارة الأفريقية على الهروب من دائرة الفقر الملعونة وأن يكون لها نصيب من الرفاهية التى يتمتع بها الكثير فى أماكن أخرى خلال العقدين الماضيين .

وتدرك أفريقيا أنه ستكون هناك حاجة إلى إعادة السلام الى البلاد التى شملها الصراع ومعالجة أزمة الايدز ووقف انتشار الملاريا والدرن وسوف يتعين على الحكومات أن تمضى قدما فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفعالة وفى استثمار الطاقة البشرية والمادية (*) .

إن الحاجة إلى القيام بتحرك حاسم لا يمكن أن تكون أكثر إلحاحا مما هى عليه اليوم. فنصف الافارقة تقريبا يعيشون على دخل أقل من دولار يوميا وأدى انتشار مرض الايدز الى خفض متوسط الأعمار فى بعض الدول بدرجة كبيرة ، وفى نفس الوقت انخفض معدل مساعدات التنمية من ٣٢ دولار لكل شخص فى عام ١٩٩٠ إلى ١٩ دولار فى عام ١٩٩٨ .

(*) هورست كولر وجيمس دولفنش : « الافارقة مستعدون لحركه تغيير جريئه بمساعدة المجتمع الدولي » ، جريدة الجرائد ، ٢٠٠١/٣/٢٧ .

على الرغم من وجود دلائل تشير الى فعالية تلك المساعدات فى بلاد ذات سياسات اقتصاديه واجتماعيه سليمه .

وينبغى ان يكون المجتمع الدولى على مستوى التحدى فيما يختص بمساعدة افريقيا فالأمر ببساطه انه ليس من المقبول انه بينما يتمتع العالم المتقدم برفاهيه لا مثيل لها يموت طفل من بين كل سبعه اطفال فى افريقيا قبل بلوغه سن الخامسه . وقد حان الوقت لان يدرك السياسيون والناخبون فى الدول الغنية انه بدون تحقيق مستقبل مشرق للفقراء ، لا يمكن ان تعيش باقى دول العالم مستقبلا مشرقا .

ويدرك الزعماء الافارقه ان السلام ينبغى أن يأتى من الافارقه انفسهم وان التوجيه الجيد وتمهيد الساحة لقيام كل شخص بدوره يعد من الأشياء الاساسيه لوضع افريقيا على طريق الرفاهيه وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادى وتيسير سبل التعليم والخدمات الصحيه واحتواء الاثار المذمرة لمرض الايدز للحد من مشكله الفقر ، وهناك تأكيد جديد على دعم الاستثمارات والصادرات الخاصة من خلال السياسات التى يرسمها الأفارقة أنفسهم والتوجيه الجيد والاستغلال الامثل للتكنولوچيا وللبنية الأساسية التى تنقصها الكفاءة لكن التحديات تثبط الهمم ، حيث أنه بدون مساعدة حقيقيه لهؤلاء الزعماء الافارقة بشأن جهودهم للاصلاح وتقديم المزيد من الاعفاءات من الديون والتمويل الخارجى فلن يحققوا تقدما سريعا بالدرجة الكافية لإحداث فرق حقيقى .

فالدعم بالنسبه لإفريقيا مهم ، فالبنسبه للتجاره مثلا نجد ان دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى تمثل تجارتها ٢٪ فقط من التجاره العالمية .

لكن البنك الدولى وجهات اخرى اعدت بحثا اوضحت فيه ان فتح منافذ حرة لأسواق الدول الصناعية امام تلك الدول الافريقية - وخاصة للمنتجات الزراعية والمنسوجات سوف يؤدى الى زيادة معدل النمو فى افريقيا بما يعادل مليارات الدولارات كل عام.

ويعتبر قرار الاتحاد الاوروبى بإزاله الحواجز التجاريه خطوه هامه فى الاتجاه الصحيح .. ويمكن للدول المتقدمه ان تسهم فى هذا بتخفيض الدعم الخاص بالزراعة حيث انفقت الدول الصناعية الاعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية اكثر من ٣٠٠ مليار دولار فى العام على تلك الاعانات ، وهذا يعادل تقريبا إجمالى الناتج القومى لدول جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا .

وينبغى ان تحترم حكومات الدول الغنيه التزاماتها بالمساعدات فالمساعدات لا تعتبر احسانا بل تعتبر استثمارا حيويا للأمن والسلام العالمى وعلى الدول الصناعية التحرك نحو الهدف الذى ظل لفترة طويله امام الامم المتحدة لزياده المساعدات الرسميه لتصل الى ٧ر٪ من اجمالى الناتج القومى خلال عشر سنوات .. وتقل نسبه المساعدات الخارجية الحاليه كثيرا عن تلك النسبة الرسمية لتصل الى حوالى ٢٤ر٪ من اجمالى الناتج القومى .. فالفارق بين كلتا النسبتين يساوى مائه مليار دولار فى العام ويرى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ان عمليه الإعفاء من الديون شئ اساسى فى مهمته للحد من الفقر خاصه بالنسبه للدول الاكثر فقرا وقد التزم البنك الدولى بنصف مليار دولار لمحاربه الايدز ، وسوف يلتزم بأكثر من هذا بمجرد انفاق هذا المبلغ .

وتتطلب محاربه الفقر الشجاعه والالتزام والجهد المتواصل كما تتطلب شركاء جددا وروحا للتعاون وسوف تنجح تلك العمليه فقط اذا ما تم بناؤها على استراتيجيه تقوم بتصميمها نفس الدولة التى تعانى المشكلة فينبغى على الحكومات بالتعاون مع شعوبها ان تقوم بدور قيادى .. ومع اصرار الافارقه انفسهم على اختيار زعماء يحكمون البلاد لصالح الشعوب وليس لمصلحتهم الخاصه قد تصبح بالتالى الاربعين سنه الماضيه المريرة شيئا من الماضى .

وسوف تتضاعف امكانيه تحقيق ذلك بدرجة اكبر اذا ما وقف المجتمع الدولى بأسره مع الدول الافريقيه التى ترغب فى العمل من اجل مصلحه شعوبها .

التنموية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر علاوة على شراكة عالمية جديدة تقوم على أساس مسئولية مقتسمه واهتمام متبادل .

يطالب الافريقيون بإقامة علاقة جديدة من الشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولى وبصفة خاصة البلدان المصنعة بدرجة عالية من أجل تخطى فجوة التنمية التى اتسعت عبر قرون من العلاقات غير المتكافئة .

فقد ظلت أفريقيا مدمجة فى الاقتصاد العالمى لقرون بصورة رئيسية كمورد للعمالة الرخيصة والمواد الخام .. وبالضرورة فقد كان هذا يعنى استنزاف موارد أفريقيا بدلا من الاستفادة منها لتنمية القارة ولذلك فإن افريقيا تظل أفقر قارة على الرغم من أنها أكثر المناطق الزاخرة بالثراء فى العالم .

لقد خرب الاستعمار الهياكل والمؤسسات والقيم التقليدية أو جعلها خاضعة للاحتياجات الاقتصادية والسياسية للقوى الامبريالية .. كما أنه أعاق تنمية طبقة من المقاولين بالإضافة إلى طبقة متوسطة تتوفر لديها المهارات والمقدرة الادارية .

وعند الاستقلال كانت جميع الدول الجديدة تتميز من الناحية العملية بالنقص فى عدد المهنيين المهرة وطبقة رأسمالية ضعيفة ما نتج عنه ضعف فى عملية التراكم وقد ورثت أفريقيا مابعد الاستعمار دولا ضعيفة واقتصاديات تتسم بالإختلال الوظيفى زادت من تفاقمها القيادة الضعيفة والفساد والحكم الردىء فى العديد من البلدان إلى جانب الانقسامات التى سببتها الحرب الباردة مما أعاق تطوير الحكومات المسؤولة عبر القارة .

والواقع أن تجربة أفريقيا توضح أن معدل التراكم فى فترة مابعد الإستعمار لم يكن كافيا لإعادة بناء المجتمعات فى أعقاب التخلف الاستعمارى أو لدعم التحسن فى مستوى المعيشة . وقد كان لهذا عواقب وخيمة على العملية السياسية وأدى الى المحسوبية والفساد المستمرين .

ظل أثر هذه العمليات هو استمرار حلقة مفرغة يعزز فيها الهبوط الاقتصادى والمقدرة المنخفضة والحكم الردىء بعضها البعض مما يؤكد بالتالى الدور السطحى

المبحث الثانى
مفهوم شراكة التنمية الافريقية

الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا هى تعهد من القادة الأفريقيين على تخليص بلدانهم من الفقر والمشاركة بصورة فعالة فى الاقتصاد العالمى والمؤسسة السياسية فعملية التهميش المستمر لإفريقيا فى عملية العولمة والإقصاء الاجتماعى للغالبية الساحقة من شعوبها يشكلان تهديدا للاستقرار العالمى .

ومن الناحية التاريخية فقد ظلت القروض والمساعدات هى أساس منطق التنمية الإفريقية فقد أدى القرض الى ورطه الديون التى لاتزال موجوده بدءا من الأقساط واعادة الجدولة بحيث تمثل عائقا أمام نمو البلدان الافريقية أما المساعدات فيمكننا ملاحظة الانخفاض فى المعونة الخاصة والحد الأعلى فى المساعدة العامه ممايعتبر أقل من الهدف الذى تم تحديده فى التسعينات .

ويجب أن نقول ان هناك ٣٤٠ مليون شخص أو نصف السكان فى أفريقيا يعيشون على أقل من دولار أمريكى واحد فى اليوم . وان معدل الوفيات لدى الأطفال دون الخامسة من السن هو ١٤٠ فى الألف وان متوسط العمر المتوقع هو ٥٤ عاما فقط ، وتتوفر لدى ٥٨٪ من السكان طرق الحصول على المياه النقية ويبلغ معدل الأميه بالنسبة للأشخاص فوق سن ١٥ ما يعادل ٤١٪ . وهناك ١٨ خط هاتف رئيسى فقط لكل ألف شخص فى أفريقيا بالمقارنة مع ١٤٦ بالنسبة للعالم ككل و٥٦٧ للبلدان ذات الدخل العالى تدعو الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا الى عكس هذا الوضع الشاذ عن طريق تغيير العلاقة التى تعززه . وان الأفريقيين لايطلبون استمرار المزيد من التبعية عن طريق المعونات ولا الحصول على الامتيازات الهامشية (*) .

فالموارد بما فيها رأس المال والتكنولوجيا والمهارات البشرية المطلوبة لشن حرب شاملة على الفقر والتخلف موجودة بوفرة والمطلوب من أجل حشد هذه الموارد واستخدامها بصورة سليمة هو قيادة جريئة وواسعة التصور وملتزمة التزاما حقيقيا ببذل الجهود

* منظمه الوحدة الافريقية: «الوثيقه الاطارية بشأن الشراكه الجديدة لتنميه افريقيا» ، ديسمبر ٢٠٠١ص ٤-٧ .

التنموية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر علاوة على شراكة عالمية جديدة تقوم على أساس مسئولية مقتسمه واهتمام متبادل .

يطالب الافريقيون بإقامة علاقة جديدة من الشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولى وبصفة خاصة البلدان المصنعة بدرجة عالية من أجل تخطى فجوة التنمية التى اتسعت عبر قرون من العلاقات غير المتكافئة .

فقد ظلت أفريقيا مدمجة فى الاقتصاد العالمى لقرون بصورة رئيسية كمورد للعمالة الرخيصة والمواد الخام .. وبالضرورة فقد كان هذا يعنى استنزاف موارد أفريقيا بدلا من الاستفادة منها لتنمية القارة ولذلك فإن افريقيا تظل أفقر قارة على الرغم من أنها أكثر المناطق الزاخرة بالثراء فى العالم .

لقد خرب الاستعمار الهياكل والمؤسسات والقيم التقليدية أو جعلها خاضعة للاحتياجات الاقتصادية والسياسية للقوى الامبريالية .. كما أنه أعاق تنمية طبقة من المقاولين بالإضافة إلى طبقة متوسطة تتوفر لديها المهارات والمقدرة الادارية .

وعند الاستقلال كانت جميع الدول الجديدة تتميز من الناحية العملية بالنقص فى عدد المهنيين المهرة وطبقة رأسمالية ضعيفة ما نتج عنه ضعف فى عملية التراكم وقد ورثت أفريقيا مابعد الاستعمار دولا ضعيفة واقتصاديات تتسم بالإختلال الوظيفى زادت من تفاقمها القيادة الضعيفة والفساد والحكم الردىء فى العديد من البلدان إلى جانب الانقسامات التى سببتها الحرب الباردة مما أعاق تطوير الحكومات المسؤولة عبر القارة .

والواقع أن تجربة أفريقيا توضح أن معدل التراكم فى فترة مابعد الإستعمار لم يكن كافيا لإعادة بناء المجتمعات فى أعقاب التخلف الاستعمارى أو لدعم التحسن فى مستوى المعيشة . وقد كان لهذا عواقب وخيمة على العملية السياسية وأدى الى المحسوبية والفساد المستمرين .

ظل أثر هذه العمليات هو استمرار حلقة مفرغة يعزز فيها الهبوط الاقتصادى والمقدرة المنخفضة والحكم الردىء بعضها البعض مما يؤكد بالتالى الدور السطحى

والمتضائل لإفريقيا في الاقتصاد العالمي ومن ثم أصبحت أفريقيا عبر القرون هي القارة المهمشة . وتسعى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إلى الاعتماد على انجازات الماضي والاحتفال بها بالإضافة الى عكس الدروس المستقاه من خلال التجربة الاليمة حتى يمكن اقامة شراكة ذات مصداقية وقابلة للتنفيذ وللقيام بذلك فإن التحدي الماثل أمام شعوب وحكومات أفريقيا هو أن تفهم أن التنمية عملية تفويض للسلطة والاعتماد الذاتي وطبقا لذلك يجب على الأفارقة أن يكونوا هم المخططين للنهوض المستمر بأنفسهم .

إن إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تم اقراره في سبتمبر ٢٠٠٠ يؤكد استعداد المجتمع العالمي لدعم جهود أفريقيا لمعالجة التخلف والتهميش في القارة ويؤكد الاعلان مساندة عملية منع النزاعات وتهيئة الظروف للاستقرار والديمقراطية في القارة علاوة على التحديات الرئيسية للقضاء على الفقر والمرض ، ويشير الإعلان أيضا إلى إلتزام المجتمع العالمي بتعزيز تدفقات الموارد إلى أفريقيا عن طريق تحسين المعونات والتجارة وعلاقات الديون بين أفريقيا وبقية العالم وعن طريق زيادة تدفقات رأس المال الخاص على القارة . ومن المهم الآن ترجمة هذه الالتزامات إلى واقع لهذا فإفريقيا تدعو شركائها في التنمية الى المساعدة لتحقيق الأهداف طويلة المدى وهي :

* القضاء على الفقر في أفريقيا ووضع البلدان الأفريقية منفردة وجماعية في مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة ومن ثم وقف تهميش أفريقيا في عملية العولمة .
* تعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة .
* تحقيق ودعم معدل نمو يزيد على ٧٪ في العام لمتوسط إجمالي الناتج المحلي بخصوص الـ ١٥ سنة القادمة .
* ضمان تحقيق القارة لأهداف التنمية الدولية المتفق عليها والمتمثلة في : تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف فيما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ .

* تسجيل جميع الأطفال الذين هم فى سن الدراسة فى المدارس الأولية بحلول عام ٢٠١٥ .

* احراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق القضاء على التفاوت بين الجنسين فى التسجيل للتعليم الأولى والثانوى بحلول عام ٢٠٠٥ .

* خفض نسب معدلات الوفيات لدى الأطفال بنسبة الثلثين بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥ .

* توفير سبل الوصول الى جميع أولئك الذين يحتاجون الى خدمات الصحة الانجابية بحلول عام ٢٠١٥ .

* تنفيذ استراتيجيات وطنية لتنمية مستدامة بحلول عام ٢٠٠٥ بغية عكس الخسائر فى الموارد البيئية بحلول عام ٢٠١٥ وتكون للاستراتيجية النتائج المتوقعة التالية:

** نمو وتنمية اقتصادية وعمالة متزايدة.

** تخفيف حدة الفقر .

** تنويع الأنشطة الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية وزيادة حجم الصادرات .

** زيادة التكامل الأفريقى .

الفصل الثاني

المبحث الأول : التعاون الأوربي الافريقي التقليدي والتجمعات الافريقية

١ - الكومنولث :

الكومنولث ليس له حكومة مركزية وليس له دستور مكتوب وانما هو رابطة تطوعية من دول مستقلة (٤٨ دوله) كل لها سياستها الخاصة بها .. وتجتمع للتشاور والتعاون بما يفيد الجميع وانماء الفهم الدولى ويضم هذا التنظيم المملكة المتحدة ومعظم مستعمراتها السابقة فى قارات العالم المختلفة ومن ثم يضم مستويات اقتصادية وثقافية متباينة وسلالات بشرية متعددة ، ولايمنع الإنضمام إلى الكومنولث العضوية فى أية منظمات أخرى ويمكن القول بأن المملكة المتحدة أرادت بهذا أن تجمع مستعمراتها السابقة بعد أن نالت استقلالها وشبت عن الطوق فى رابطة تكون فيها بمثابة الأخ الأكبر ويجتمع رؤساء دول الكومنولث سنويا فى إحدى عواصم هذه الدول كما يجتمع الوزراء المتخصصون والفنيون بإنتظام للتشاور فيما بينهم .

الدول الأعضاء من أفريقيا فى الكومنولث هى : بتسوانا - جامبيا - غانا - كينيا - ليسوتو - مالاوى - نيجيريا - موريشيوس - سيشل - سيراليون - سوازيلاند - تنزانيا - أوغندا - زامبيا - زيمبابوى (انسحب اتحاد جنوب أفريقيا من الكومنولث وأطلق عليه بعد ذلك جمهورية جنوب أفريقيا)

٢ - المنظمة الدولية الفرانكفونية :

ولدت فكرة الفرانكفونية فى الستينات على أيدى خمسة رؤساء لدول أجنبية من بينهم ثلاثة أفارقة وهم السنغالى ليوبولد سيدارسنجور والتونسى الحبيب لورقيبة ، والكمبودى نورودوم سيهانوك والنيچيرى ديورى هامانى واللبنانى شارل الحلو .

وقد نادى الرؤساء الخمس بضرورة إقامة منظمة دولية تجمع بين الدول التى تشترك فى اللغة والثقافة الفرنسية مع التأكيد على أنها ليست شكلا جديداً للاستعمار ، وكان أول المنضمين لهذه المنظمة دول الغرب الأفريقى والتى كانت خاضعة من قبل للاستعمار الفرنسى ، وكان هدف هذه الدول

حديثة العهد بالإستقلال أن تجعل من الانضمام لهذه المنظمة أو المجموعة الفرانكفونية والتى تتولى قيادتها فرنسا محاولة للاستفادة من فرنسا فى خدمة مصالحها والتى تتمثل أساسا فى نقل التكنولوچيا الحديثة من الشمال إلى الجنوب ومساعدة هذه الدول فى وضع خطط للتنمية من خلال دولة عظمى ، وكذلك مساندتها لهم فى التعامل مع القضايا الشائكة فى مرحلة مابعد الاستقلال . أما فرنسا فقد رأت فى هذه المجموعة نواة لتأكيد روابطها مع مستعمراتها السابقة الناطقة بالفرنسية وتعزيزا لمكانتها الدولية .

ولدت الوكالة الفرانكفونيه فى مؤتمر فرنسا - أفريقيا بنيامى بالنيجر عام ١٩٦٩ كوكالة للتعاون الثقافى بين الأعضاء ، واقتصر أول مؤتمرين للوكالة عقدا عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٥ على الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية المعروفة بالفرانكفونية وكان عددها عشر دول ، وفى عام ١٩٧٦ انضمت مجموعة من الدول الأفريقية جنوب الصحراء من غير الناطقة بالفرنسية ثم توالى بعد ذلك انضمام دول أخرى .

تتكون المجموعة الفرانكفونية من ٥٢ دولة من بينها ٣٢ دولة أفريقية تغير اسم الجماعة الفرانكفونية إلى المنظمة الدولية الفرانكفونية ورغم أن هذه التسمية لاتغير من جوهر الفرانكفونية إلا أنها تغير من وضعها داخل منظومة العمل الدولى وتجعل لها مكانها داخل تلك المنظومة التي تقودها الأمم المتحدة وقد وافق على هذا المسمى الممثلون الرسميون لرؤساء الدول والحكومات خلال انعقاد المؤتمر الدورى للهيئة العليا للمنظمة فى عام ١٩٩٨ .

الفرانكفونية والتنمية الأفريقية :

اهتمت المجموعة الفرانكفونية بالتعليم فى الدول الأفريقية الأعضاء بها حيث ترتفع نسبة الأمية فى هذه البلاد وذلك من خلال إنشاء المراكز الثقافية والحاق الأطفال بالمدارس الفرنسية - وتتولى ذلك الوكالة الفرانكفونية للتعاون الثقافى والتقنى ، وهناك تعاون بين الجامعات الأفريقية المستخدمة للغة الفرنسية والجامعات الفرنسية والكندية أو الجامعات الفرانكفونية

بعضها البعض من خلال تبادل الأساتذة لضمان الاتصال بين الباحثين وكذلك تقوم المنظمة بدعم الأبحاث الجامعية والتعليم العالى ومنح التكنولوچيا الحديثة للدول الأفريقية ويتأتى ذلك من خلال وكالة التعاون الجامعى .

وقد أعتبرت المنظمة أفريقيا سوقا استهلاكيا كبيرا يقدر بحوالى ٧٠٠ مليون نسمة تستطيع من خلاله الدول الأعضاء فى المنظمة تسويق منتجاتها ، كما أن افريقيا تعد أيضا موردا اقتصاديا طبيعيا لم يتم استغلاله بعد حيث أن كل دولة أفريقية لن تستطيع وحدها تحقيق النمو الاقتصادى اللازم لمعاناتها من عبء الديون الخارجية وهو الأمر الذى يدعو الدول الأفريقية إلى الاعتماد على كل من كندا وفرنسا أكبر دولتين مانحتين فى أن تتوسطا لهذه الدول لدى صندوق النقد الدولى والاتحاد الأوروبى لإسقاط جزء من الديون حتى تستطيع تلك الدول تنفيذ سياسة اصلاح اقتصادى تساعدها على تحقيق التنمية المطلوبة .

وتتدخل المنظمة فى حل الخلافات بين أعضائها عن طريق الحوار ولاتتدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة وإنما يأتى تدخلها بناء على دعوة الأطراف المتنازعة .

وتمثل المنظمة الدولية الفرانكفونية إحدى أدوات فرنسا فى دعم علاقاتها بالدول الأفريقية التى سبق رضوخها للاستعمار الفرنسى والتى مازالت تعانى من بعض آثار الإرث الاستعمارى التى تعوق التواجد الفرنسى فى تلك المستعمرات القديمة وبالتالى تراجعها أمام المد الأنجلو ساكسونى بقيادة الولايات المتحدة خاصة بعدما أعلنت الولايات المتحدة أن الحقبة التى كانت أفريقيا تقسم فيها الى دوائر نفوذ قد انتهت إلى غير رجعة وردت فرنسا على ذلك بأن طلبت إلى الدول الأفريقية التكتل لمواجهة الاختراق الأمريكى للقارة خاصة بعدما أعلنت الولايات المتحدة عن مشروع الشراكة مع أفريقيا .

ويرى البعض أن السياسة الفرنسية التقليدية فى أفريقيا منذ الستينات تعتبر هى المسئول الأول عن عجز فرنسا فى مواجهة تزايد النفوذ الأمريكى الجديد فى

القارة الى جانب المتغيرات الدولية الأخرى . وتعتمد الاستراتيجية الأمريكية فى أفريقيا على قادة أفارقة جدد من أمثال يورى موسيفينى فى أوغندا وبول كاجالم فى رواندا واسياسى افورقى فى اريتريا وميليس زيناوى فى اثيوبيا ، ودوس سانتوس فى الكونغو برازافيل ولوران كابيلا فى الكونغو الديمقراطية .

وقد وجد الأمريكيون ترحيبا أفريقيا على حساب الفرنسيين الذين ارتبطت سياساتهم بأسماء رموز الحكم السابقين من أمثال موبوتوسيسى سيكو فى زائير وليسويا فى الكونغو برازافيل وغيرهم .

وكانت فرنسا قد ساهمت بصورة غير مباشرة فى التعجيل بفشلها أمام السياسة الأمريكية الجديدة فى أفريقيا من خلال عمليات طرد اللاجئين الأفارقة الذين كانوا يقيمون بطرق غير شرعية فى فرنسا والتدخل العسكرى فى رواندا عام ١٩٩٤ . أضف الى هذا تخفيض قيمة الفرنك الفرنسى بنسبة ٥٠٪ الأمر الذى أحدث أزمات كبيرة فى اقتصاديات الدول الأفريقية المرتبطة بالفرنك الفرنسى وكان من نتيجة ذلك رحيل مبكر لفرنسا عن بعض الأنشطة الاقتصادية فى أفريقيا فى الوقت الذى قدمت فيه الولايات المتحدة مشروعها للشراكة الاقتصادية مع أفريقيا .

يضاف الى ذلك سعى كثير من المستعمرات الفرنسية السابقة فى أفريقيا الى العالم الانجلو سكسونى ونحو المساعدات الأمريكية والبحث عن التعاون التكنولوجى . هذا وقد أصبح للولايات المتحدة تأثيرها الذى لايستهان به فى مناطق النفوذ الفرنسى السابق باستخدام المساعدات وتقديم التكنولوجيا والتدريب . وفتحت الولايات المتحدة جامعاتها ومعاهدها العلمية أمام النخبة المثقفة من الدول الأفريقية والذين كانوا الى وقت قريب يفدون الى فرنسا .

جاء رد فرنسا بانتهاج سياسة جديدة لدعم وجودها فى افريقيا مثل : دعم التيار الفرانكفونى فى العالم والانتقال به من منتدى ثقافى إلى تجمع ثقافى سياسى عالمى يضم كل الدول الناطقة بالفرنسية ويفتح باب

عضويته للدول غير الناطقة بالفرنسية . ونتيجة للتحرك الفرنسى النشط تم الاعلان عن ميلاد هذا التجمع العالمى فى هانوى عاصمة ڤيتنام فى ١٩٩٧/١١/١٦ ، وانتخب بطرس غالى كأول أمين عام له .

– توفير الدعم المالى اللازم الذى يساعد على تطوير دور المنظمة على الصعيدين السياسى والاقتصادى ويساعدها على تشكيل اللجان التى تشارك فى الإشراف على الانتخابات التشريعيةوالرئاسية فى الدول الأعضاء أو أى دول أخرى تطلب مشاركة المنظمة مما يعزز التواجد الفرنسى الدولى . وتنفق فرنسا مليار دولار امريكى فى أكثر من ١٣٤ دولة عبر العالم لنشر اللغة الفرنسية وتقوية وضع الفرانكفونية عالميا كما تلعب دوراً رئيسياً فى تسوية النزاعات بين أعضاء المنظمة وإنشاء أكثر من ألف مركز ثقافى فرنسى عبر العالم وتسعى للتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية (*) .

وتجدر الإشارة الى أن د. بطرس غالى الأمين العام للمنظمة حدد مستقبل الفرانكفونية فى عدة نقاط أهمها :

* العمل على دعم قضية نزع السلاح .
* قضية الديمقراطية يجب أن تكون فى مقدمة إهتمامات المنظمة فى المرحلة القادمة.
* دعم البحث العلمى والتنمية وتقديم العون لجامعة سنجور بالأسكندرية لتلبى إحتياجات حقيقية فى مجالات التنمية ونقل الخبرات للدول الأفريقية .

- سياسة فرنسا تجاه أفريقيا :

فى القمة التى عقدت فى بيارتيز (نوفمبر عام ١٩٩٤) عبر الرئيس الراحل فرانسوا ميتران عن أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لفرنسا حيث أكد على الحاضرين أنه بدون افريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ فى القرن الحادى والعشرين .

فأفريقيا كانت مجد لفرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية لذا من الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة أيا كانت توجيهاتها بالتخلى عن أفريقيا . وقد سبق ميتران ديجول الذى أرسى تقليداً أصبح بموجبه يشرف شخصياً بمعاونه مستشارين فى

(*) بدر حسن الشافعى : « القمه الفرنسيه محاوله للتقييم » ، السياسية الدولية ، عدد ٢٠٠٠/١٤٤ ، ص ١٦٧.

الإليزيه على ملف الشئون الأفريقية كما تم فى منتصف التسعينات ربط وزارة التعاون الدولى مع افريقيا بوزارة الخارجية لضمان فاعلية التواصل مع قضايا القارة .

والإهتمام الفرنسى بإفريقيا يظهر من عدة مؤشرات ، فالجالية الفرنسية هى أكبر جالية أجنبية فى أفريقيا .. ووفق إحصائيات عام ١٩٩٦ بلغت هذه الجالية ١١٤ ألف فرنسى . وتحصل أفريقيا على ٤٩٪ من إجمالى المساعدات الفرنسية الخارجية (تتراوح بين ٣ - ٥ مليارات دولار) كما يلاحظ أن صادرات فرنسا السنوية لإفريقيا بلغت ١٣,٥ مليار دولار متخطية قيمة الصادرات الأمريكية التى تقدر بـ ٦ مليار دولار فقط . وفى المقابل فإن فرنسا تستورد ماقيمته ١١ مليار دولار من افريقيا (معظمها مواد خام) أى أن الميزان التجارى لصالح فرنسا (٢,٥ مليار دولار) ومن هنا فإن لفرنسا مصالح اقتصادية كبرى فى أفريقيا تستلزم تأمينها والدفاع عنها ويتم ذلك عبر عدة وسائل (استراتيجية) ولاشك أن هذه الوسائل تغيرت بعد الحرب الباردة . فقبل الحرب الباردة كانت سياسة فرنسا تقوم على فكرة مفادها أن نظام الحكم فى دولة ماهو الأقدر على قمع معارضيه إذا حصل على الدعم العسكرى والمادى اللازم ، وفى هذا السياق يمكن تفسير قيام الجنرال ديجول بإقامة عدة قواعد فرنسية فى بعض الدورل الأفريقية (السنغال - كوت ديفوار - الجابون - تشاد - چيبوتى - افريقيا الوسطى) .

كما يمكن فهم التدخل العسكرى المتكرر فى بعض الدول الأفريقية (السنغال عام ١٩٦٢ (الجابون ١٩٦٤) - (أفريقيا الوسطى ٦٧ ، ١٩٧٠ ثم ٧٩ ، ١٩٩٠) (توجو ٨٦) جزر القمر (١٩٨٩) .

لكن فاعلية هذه السياسة تراجعت كثيراً عام ١٩٩١ بعد أحداث الجزائر وتأكد تراجعها مرة أخرى بعد ست سنوات فى أزمة الكونغو الديمقراطية حيث فشل الدعم الفرنسى فى الإبقاء على موبوتو سيسى سيكو الذى أطاح به الرئيس الراحل كابيلا وهنا ثار الرأى العام الأفريقى لمابدا من مساندة فرنسا للأنظمة الديكتاتورية على حساب الشعوب الأفريقية .

ولذلك كان لابد من البحث عن وسائل جديدة تهدف الى تحقيق الإستقرار الذى هو الركيزه الأساسيةلتحقيق المصالح الفرنسية - وهنا صار الحديث عن ضرورة ارساء الديمقراطية فى الدول الأفريقية عن طريق التقريب بين الأنظمة من ناحية وجماعات المعارضة من ناحية ثانية .. فضلاً عن تدعيم أسس الحوار السياسى وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأفريقية .

كما عملت فرنسا على التركيز على الجانب الكيفى فى عملية التواجد العسكرى بدلاً من الجانب الكمى ، فالسياسة الفرنسية الجديدة فى أفريقيا لاتعنى الإنسحاب التدريجى من القارة وترك المجال مفتوحا أمام القوى الأخرى وإنما تسعى الى الإعتماد على الجانب الكيفى مع توسيع عملية الإنتشار والتأثير بحيث تتجاوز مناطق نفوذها التقليدية وهو ماتسعى لتحقيقه من خلال القمة الأفريقية الفرنسية التى تضم دولا تابعة لرابطة الإنجلوفون وبعض الدول التابعة لواشنطن أيضا .

ومن هنا يمكن فهم قيام فرنسا بتخفيض حجم قواتها المسلحة فى أفريقيا الوسطى واستبدال المعدات العسكرية القديمة بأخرى حديثة تلائم التدخل السريع لحفظ السلام كما قامت فرنسا مؤخراً بتخزين الأسلحة الحديثة فى قاعدة تبيسى السنغالية على بعد ٧٠ كم من العاصمة داكار وذلك لإمكانية استخدامها فى فض المنازعات العرقية والقبلية فى المنطقة ، وتقوم شبكة الدفاع الفرنسية الحديثة على اساس فكرة تقسيم القواعد العسكرية الفرنسية الى قسمين . الأول يعمل من داخل الأراضى الافريقية ، والثانى يعمل من داخل الحدود الفرنسية وبالتحديد فى الجنوب الغربى من البلاد ، فنلاحظ أن أهم قاعدة افريقية لفرنسا على الإطلاق هى تلك الموجودة فى جيبوتى والتى يعمل بها ٣٥٠٠ جندى وتستقبل هذه القاعدة نحو ٤٠٠ قطعة بحرية وهى قاعدة هامة فى شرق افريقيا تستخدم كهمزة وصل بين أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط .

كما توجد لفرنسا قواعد أخرى فى الجابون - أفريقيا الوسطى - كوت ديفوار -

السنغال - تشاد . وتعد هذه القواعد فى مناطق استراتيجية لأنها تغطى مناطق شرق ووسط وغرب منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وتهتم فرنسا فى العقود الثلاث الأخيرة بتقوية علاقاتها مع ثلاث دول أفريقية هامة بإعتبارها دولاً مفصلية فى القارة وهى مصر فى الشرق - نيجيريا فى الغرب - جنوب افريقيا فى الجنوب ، فضلاً عن سعيها لتحسين العلاقات مع ليبيا .

تنبع السياسة الفرنسية الحالية بشقيها السياسى والإقتصادى من المشروع الذى أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٩٧ والذى عرف بمشروع أفريقيا وكانت اهم ملامحه :

* تأييد اقامة أنظمة سياسية جديدة فى الدول الأفريقية وفق المبادى الديمقراطية (وبالطبع وفقاً لمعايير المصلحة الفرنسية).
* دعم العلاقات مع الحكومة المدنية والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية فى أفريقيا .
* إعداد كوادر سياسية واعية بين الشباب وتثقيفهم وتدريبهم سياسياً وحزبياً لكى تكون النخبة السياسية الحاكمة فى المستقبل موالية لباريس .
* الإهتمام بالنقابات المهنية والتنظيمات العمالية (المجتمع المدنى)
* دعم برامج التنمية والإصلاح الإقتصادى مع التركيز على الدول التى تمتلك بنية أساسية معقولة .
* إعادة تنظيم التواجد العسكرى الفرنسى فى أفريقيا بحيث يضم الخبراء والمستشارين أكثرمما يضم وحدات عاملة (كما حدث فى أفريقيا الوسطى) .

أهداف السياسة الفرنسية فى أفريقيا :

١- تأكيد التواجد الفرنسى فى أفريقيا وهو ما اكده مستشار الرئيس السنغالى السابق ديالو حيث أكد أن لفرنسا قواعد عسكرية تفوق قوتها وقدراتها القتالية كفاءة الجيوش الافريقية الوطنية وأنها تمثل تهديداً لأمن وإستقرار المنطقة.

٢ - مواجهة النفوذ الأمريكى المتزايد فى القارة خاصة بعد الحرب الباردة وتراجع مكان بريطانيا وهذا مانلاحظه من تصريحات المسئولين فى البلدين (واشنطن وباريس) ففى أثناء زيارة وليام ديلى وزير التجارة الأمريكى الأسبق للقارة فى ديسمبر عام ١٩٩٨ أكد أن هناك دولاً عديدة أصبحت مؤهلة للخروج من دائرة نفوذ الأوروبيين (فرنسا تحديداً) المنافسين للولايات المتحدة وأن بلاده مصممة على الإلتزام بشكل قاطع وعلى مدى طويل بعملية الإستثمارات التجارية فى أفريقيا وفى المقابل نجد أن الرئيس شيراك ينتقد فى القمة العشرين للفرانكفونية السياسة الأمريكية تجاه افريقيا والتى يعتبرها تقوم على مبدأ المصلحة فقط وليس مبدأ التكافؤ. كما انتقد شعار كلينتون الذى رفعه وهو (شراكة لاتبعية مع أفريقيا) ويرى فى المقابل أهمية تقديم المساعدات بجانب الإستثمارات.

وقد ظهر هذا التنافس فى عدة مجالات أهمها المناورات العسكرية التى أجرتها واشنطن مع كل من السنغال وكوت ديفوار عام ١٩٩٨ (دولتان فرانكفونيتان) .

* الإحتفاظ بمصالحها الإقتصادية مع أفريقيا (حجم الصادرات الفرنسية بلغ ١٣,٥ مليار دولار سنوياً) فضلاً عن المشاريع الإقتصادية الهائلة مع الدول الأفريقية (شراء شركات المياه والكهرباء والتليفونات فى السنغال - استثمارات النفط فى الكونغو برازافيل والتى تقوم بها شركة (O L F) اكسيتان والتى يتراوح حجم استثماراتها مابين ٤٠ - ٦٠ مليار دولار خلال العقدين القادمين .

* الغاء الرسوم الجمركية علي التجارة البينية بين الدول الأعضاء
* ازالة جميع القيود الكمية والإدارية علي التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
* اصدار تعريفة جمركية موحدة ورسم سياسة تجارية مشتركة للجماعة .
* ازالة جميع العقبات امام حرية انتقال عناصر الإنتاج .
* التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية للدول الأعضاء .
* انشاء صندوق يتولي تمويل برامج التعاون المختلفة .
* التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء .

الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك)

تضم دول الجنوب الأفريقى وتم التوقيع علي إتفاقية وندهوك (ناميبيا) عام ١٩٩٢ التي اشتملت علي مبادي واهداف تلك الجماعة .

تحقيق التنمية والنمو الإقتصادي تخفيف الفقر ورفع مستوى معيشة شعوب الجنوب الأفريقى والدعم الإجتماعي للمتضررين من الإندماج الإقليمي .

تطوير قيم ونظم ومؤسسات سياسية مشتركة

دعم السلم والأمن والدفاع عنهما .

تشجيع التنمية الذاتية المستدامة علي اساس من الإعتماد الذاتى الجماعي والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء .

التنسيق بين الإستراتيجيات والخطط الوطنية والإقليمية .

دعم وتعظيم الإستخدام الدائم للموارد الطبيعية مع الحمايه الفعالة للبيئة .

تقوية ودعم الصلات والروابط التاريخية والإجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة .

** ويضم السادك أربعة عشر دولة وهى:

انجولا - بوتسوانا - الكونغو الديمقراطية - ليسوتو - مالاوى - مورشيوس - موزمبيق - ناميبيا - سيشل - جنوب افريقيا سوازيلاند - تنزانيا - زامبيا - زيمبابوى .

(*) محمد عاشور مهدى الجماعه الانمائيه لافريقيا الجنوبيه - سادك (افاق افريقيه - العدد السابع ٢٠٠١)

المبحث الثانى
الجهود الأفريقية الجماعية من أجل التنمية

أقامت الدول الأفريقية منذ الستينات من القرن العشرين عدة تجمعات اقتصادية من أجل تكتيل جهودها لدفع التنمية وفيما يلى عرض موجز لهذه التجمعات :

مجموعة برازافيل :

هى مجموعة الدول التى كانت خاضعة للإستعمار الفرنسى واستقلت معظمها عام ١٩٦٠ وإجتمعت فى أكتوبر ١٩٦٠ كل من الكونغو (برازفيل) أفريقيا الوسطى ، السنغال ، الجابون ، موريتانيا ، داهومى ، النيجر ، الكاميرون ، ساحل العاج وقرروا عقد مؤتمر فى برازافيل فى ديسمبر ١٩٦٠ وإنضمت دولتان للمؤتمر هما تشاد والكونغو ليبو لدفيل وصدر عن هذه المجموعة ميثاق اتحاد الدول الأفريقية والملجاشية فى سبتمبر من نفس العام .(*)

مجموعة منروفيا :

وتضم مجموعة دول برازفيل بالإضافة الى سيراليون ، والصومال وتوجو وليبريا ونيجيريا وأثيوبيا وليبيا وتونس وقدمت المجموعة اجتماعاتها فى مايو عام ١٩٦١للعمل على تحقيق مزيد من الوحدة السياسية والإقتصادية إلا أنه ظهرت محاولات لتجميع دول القارة فى مجموعة واحدة فكان مؤتمر اديس أبابا .

مؤتمر أديس أبابا ١٩٦٣ :

عقد فى الفترة من ١٥ - ٢٣ مايو ١٩٦٣ مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة وإشتركت فيه ثلاثون دولة .. وشارك فى المؤتمر أكثر من مائة ممثل للأحزاب والمنظمات التحريرية لبلاد القارة المستقلة وكان هذا المؤتمر هو المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية .

منظمة الوحدة الأفريقية :

وقع رؤساء دول وحكومات أفريقيا ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا فى ٢٥ مايو عام ١٩٦٣ وكان من أهم اهدافها تقوية الوحدة والتضامن بين دول أفريقيا وتحقيق وتنسيق وتقوية التعاون الدولى الأفريقى فى كافة المبادئ الدبلوماسية

(*) عبد الرحمن محمد الصالحى : دليل الدول الأفريقية (مطبوعات الجمعية الأفريقية - القاهرة ١٩٦١) ، ص ٤٢-٤٣

والسياسية والإقتصادية والصحية والتربويه والدفاع عن سيادة الدول مع القضاء على الإستعمار بكافة صوره والعمل على تشجيع التعاون الدولى .

وأشار الميثاق الى أنه لتحقيق الاهداف فإنه يلزم الإلتزام بمجموعة من المبادئ وأهمها المساواة فى السيادة بين الدول ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية مع إحترام سيادة الدول وشجب كافة اعمال الإغتيال السياسى ومع تسوية المنازعات التى تنشأ بين الدول تسوية سلمية .

والى جانب إنجازات المنظمة ، فى مجالات التسوية السلمية للمنازعات الأفريقية ومحاولة إحتواء ازمات الحروب الأهلية فى إطار افريقى فهناك انجازات أخرى فى مجال التعاون الإقتصادى على سبيل المثال القرار الهام الذى إتخذته المنظمة فى أغسطس عام ١٩٧٠ الذى يتضمن برنامجاً كاملاً للتعاون الإقتصادى والإجتماعى - وقد استطاعت المنظمة أيضاً أن تضع لبنه هامة وعلامة بارزة على طريق التعاون الإقتصادى وذلك بعقد مؤتمر القمة الاقتصادى فى لاجوس عام ١٩٨٠ الذى اتفق فيه على تعزيز المجموعات الإقتصادية الموجودة وإنشاء تكتلات اقتصادية فى باقى مناطق افريقيا بحيث تغطى افريقيا كلها .

تعزيز التكامل القطاعى فى مجالات الزراعة والتغذية والنقل والمواصلات والصناعة والطاقة .

تطوير التنسيق بين التكتلات الإقتصادية الموجودة والتى ستنشأ فى المستقبل وذلك بغية تأسيس سوق افريقية مشتركة .

الجماعة الإقتصادية لدول غرب افريقيا (الإيكواس)

تضم الجماعة الإقتصادية لدول غرب افريقيا فى عضويتها ١٥ دولة افريقية هم بنين - ساحل العاج - غينيا - بوركينا فاسو - مالى - موريتانيا - النيجر - السنغال - توجو - نيجيريا - ليبريا - سيراليون - غانا - جامبيا - غينيا بيساو - والرأس الأخضر ثم إنسحبت موريتانيا من الجماعة وللجماعة سبعة

(*) رحاب عثمان محمد عثمان : «الجماعة الاقتصاديه لدول غرب افريقيا (الايكواس) » آفاق افريقية ، العدد ٢٠٠١/٧ ، ص ٤٧ - ٥٠

أهداف رئيسية هى :

* الغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء
* ازالة جميع القيود الكمية والإدارية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
* اصدار تعريفة جمركية موحدة ورسم سياسة تجارية مشتركة للجماعة .
* ازالة جميع العقبات امام حرية انتقال عناصر الإنتاج .
* التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية للدول الأعضاء .
* انشاء صندوق يتولى تمويل برامج التعاون المختلفة .
* التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء .

الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك): (*)

تضم دول الجنوب الأفريقى وتم التوقيع على إتفاقية وندهوك (ناميبيا) عام ١٩٩٢ التى اشتملت على مبادى واهداف تلك الجماعة .

* تحقيق التنمية والنمو الإقتصادى تخفيف الفقر ورفع مستوى معيشة شعوب الجنوب الأفريقى والدعم الإجتماعى للمتضررين من الإندماج الإقليمى .
* تطوير قيم ونظم ومؤسسات سياسية مشتركة
* دعم السلم والأمن والدفاع عنهما .
* تشجيع التنمية الذاتية المستدامة على اساس من الإعتماد الذاتى الجماعى والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء .
* التنسيق بين الإستراتيجيات والخطط الوطنية والإقليمية .
* دعم وتعظيم الإستخدام الدائم للموارد الطبيعية مع الحمايه الفعالة للبيئة .
* تقوية ودعم الصلات والروابط التاريخية والإجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة.

ويضم « السادك » أربعة عشر دولة وهى:

انجولا - بوتسوانا - الكونغو الديمقراطية - ليسوتو - مالاوى - مورشيوس - موزمبيق

(*) محمد عاشور مهدى : « الجماعه الانمائيه لافريقيا الجنوبية - سادك » ، (افاق افريقيه - العدد السابع ٢٠٠١)

- ناميبيا - سيشل - جنوب افريقيا سوازيلاند - تنزانيا - زامبيا - زيمبابوى .

الكوميسا (السوق المشتركه للشرق والجنوب الافريقى) :

أنشأت السوق المشتركه للشرق والجنوب الافريقى (الكوميسا) فى ٨ ديسمبر ١٩٩٤ وتضم فى عضويتها ٢٢ دوله هى : انجولا - بوروندى - جزر القمر - چيبوتى - اثيوبيا - كينيا - ليسوتو - مدغشقر - مالاوى - موريشيوس - زائير - موزمبيق - ناميبيا - رواندا - سيشل - الصومال - السودان - سوازيلاند - تنزانيا - اوغندا - زامبيا - وزيمبابوى .

أهداف « الكوميسا » : (*)

* احراز النمو والتنمية المتواصلة للدول الأعضاء عن طريق تحقيق المزيد من التوازن والتجانس فى خطط تنمية الإنتاج وهياكل التسويق .
* تعزيز التنمية المشتركة فى جميع مجالات الانشطه الإقتصادية وتبنى سياسات وبرامج مشتركة على مستوى الإقتصاد الكلى لرفع مستوى معيشة الشعوب .
* التعاون لخلق بيئة ملائمة لتعبئة الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبيه ويشمل ذلك تشجيع البحوث المشتركة وتطويع العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية .
* التعاون لدعم السلام والأمن والإستقرار بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الإقتصادية فى الإقليم .
* التعاون لتقوية العلاقات بين الكوميسا وباقى دول العالم وتبنى مواقف مشتركة على الصعيد الدولى .
* العمل على انشاء وتحقيق اهداف الجماعة الإقتصادية الأفريقية .
* انشاء وتعزيز منطقة تجارة حرة كاملة تسمح بحرية انتقال السلع والخدمات المنتجة فى الكوميسا وازالة جميع حواجز التعريفات الجمركية وغير الجمركية .
* إقامة اتحاد جمركى تتمتع فى ظله السلع والخدمات المستوردة من الدول غير الأعضاء فى الكوميسا بتعريفة واحدة متفق عليها .

(*) چيرى تكومبو : « معوقات التكامل الاقتصادى فى افريقيا » (آفاق افريقية ، خريف ٢٠٠١) ص ٦٧ - ٦٨

* حرية انتقال رؤوس الأموال والإستثمارات يعززها تبنى ممارسات استثمارية مشتركة تهدف الى توفير مناخ أكثر ملائمة للإستثمارات فى كل الأقاليم .

تجمع الساحل والصحراء : (*)

نشأ التجمع فى ليبيا فى ٤ فبراير عام ١٩٩٨ وقع على معاهدة تجمع دول الساحل والصحراء ١٦ دولة هى : مصر - تونس - المغرب - نيجيريا - الصومال - ليبيا - بوركينافاسو - مالى - النيجر - تشاد - السودان - أفريقيا الوسطى - اريتريا - جيبوتى - جامبيا - السنغال .

ويهدف التجمع الى اقامة اتحاد اقتصادى شامل يستند على استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموى متكامل مع مخططات التنمية الوطنية وإزالة جميع العوائق التى تحول دون وحدة الدول الأعضاء وذلك من خلال تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس أموال مواطنى الدول الأعضاء وحرية الإقامة والعمل والتملك وحرية نقل البضائع والسلع كما يهدف الى تشجيع التجارة الخارجية ورسم وتنفيذ سياسات الإستثمار وزيادة وسائل النقل والمواصلات البرية والجوية والبحرية هذا الى جانب تنسيق النظم التعليمية والتربويه والعمل على وضع ميثاق للأمن من أجل ضمان السلام والإستقرار وهما الشرطان الضروريان لتحقيق أهداف التجمع (*) .

الجماعة الإقتصادية الأفريقية :

تم التوقيع على تأسيسها فى أبوجا ١٩٩١ من قبل رؤساء دول وحكومات المنظمة الافريقية ومن اهدافها تدعيم التعاون الإقتصادى فيما بين الدول الأعضاء . والعمل على تكثيف جهود التجمعات الإقتصادية وتدعيمها لتمتد فى النهاية وتكون الجماعة الإقتصادية الأفريقية .

بنك التصدير والإستيراد الافريقى :

تأسس فى مايو ٩٣ ونفذ فى يوليو ١٩٩٤ وعضويته مفتوحة لجميع دول القارة.

منظمة الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتنمية « الإيجاد » :

تأسست فى يناير ٨٦ وتضم فى

(*) ساميه بيبرس : « تجمع دول الساحل والصحراء » (آفاق افريقية العدد السابع ٢٠٠١) ص ٨٤ .

عضويتها ٧ دول من القرن الأفريقى ومصر وليبيا بصفة مراقب ومن أهدافها التنسيق لمقاومة الجفاف والتسحر والنهوض بالتنمية فى دولها .

مجموعة افريقيا الشرقية :

تم التوقيع على اتفاقيتها فى نوفمبر ١٩٩٣ من قبل رؤساء كينيا وأوغندا وتنزانيا وتهدف الى التعاون فى كافة المجالات ومن أهم انجازاتها انهاء الإزدواج الضريبى فيما بين أعضائها وتم توقيع اتفاق للتعاون العسكرى بين دول المجموعة .

الأندوجو:

طرحت مصر فكرة تأسيسها عام ١٩٨٣ وخرجت الى حيز الوجود عام ١٩٨٣ .. من أهم اهدافها تعزيز التعاون بين دول حوض النيل بهدف الإستفادة القصوى من مياه حوض النيل وتضم ١٠ دول هى حوض النيل.

منظمة الإتحاد الإقتصادى والنقدى :

اسست فى يناير ١٩٩٤ ونفذت فى أغسطس ١٩٩٤ وتضم فى عضويتها ٨ دول فرانكفونية لتمويل سياسات التنمية الداخلية وتدعيم التكامل الإقليمى بها .

* * *

الفصل الثالث

الشراكة الأوربية - الافريقية وردود الفعل الدولية

المبحث الأول : الشراكة الأوروبية - الأفريقية

أولاً : اتفاقية لومى

كان أول اتفاق نافذ المفعول بين الجماعة الإقتصادية الأوروبية والمجموعة الأفريقية الكاريبية ، الباسيفيكية (ACP) فى الأول من أبريل ١٩٧٦ والذى حل محل اتفاقيات ياوندى وأروشا ليفتح اطارا جديداً للتعاون واضعاً محل الإهتمام تباين احتياجات الدول الأفريقية الباسيفيكية الكاريبية ، وكان اتفاق لومى الثانى عام ١٩٧٩ بين الجماعة الأوروبية ٥٨ دولة من المجموعة المذكورة ثم كان الإتفاق الثالث الذى وقع فى ديسمبر عام ١٩٨٤ وأصبح نافذ المفعول فى أول مايو ١٩٨٦ ويغطى ٦٦ دولة (*) .

والهدف من الأتفاقية هو تقديم الجماعة الإقتصادية الأوروبية المعونة للجماعة الأفريقية الكاريبية الباسيفيكية ولكن أساس هذه المعونة هو التجارة ، وبمقتضى هذه الإتفاقية تسمح دول المجموعة الأوروبية بدخول سلع الجماعة الأفريقية الكاريبية الباسيفيكية أراضيها دون حواجز جمركية سواء كانت خامات أم محاصيل زراعية أو حتى مصنوعات وإن كانت هناك بعض سلع وضعت لها شروط خاصة .

وتقوم الجماعة الاوروبيه وفق الإتفاقية بتقديم المساعدات وقت الأزمات وقد جددت اتفاقية لومى الرابعة عام ١٩٩٥ وإنتهت فى ٢٩ فبراير عام ٢٠٠٠ وإعتبرت اتفاقية لومى اتفاقية متكاملة تشمل التجارة والتنميه والتعاون بين دول الإتحاد الأوروبى ودول المجموعة المشار اليها ، وهى تتضمن نظاماً للتجارة التفضيلية يتيح لمنتجات دول المجموعة الدخول الى السوق الأوروبى مع حزمة من المعونات المالية والفنية من الإتحاد لهذه الدول وقد جاء الإتفاق الجديد بعد عامين من التحضير كما جاء بعد متابعة وتقويم اتفاقات لومى المتلاحقة .

(*) عبد الرحمن محمد الصالحى : دليل الدول الافريقية (مطبوعات الجمعية الافريقية – القاهرة–١٩٩١) ص ٣٥

ثانيا: اتفاق بروكسل :

يحل اتفاق بروكسل محل اتفاقية لومى الرابعة وقد تم توقيع هذا الإتفاق فى بروكسل فى ٩ ديسمبر عام ١٩٩٩ بين دول الإتحاد الأوروبى (١٥ دولة) ودول المجموعة الإفريقية الكاريبية الباسيفيكية (A C P) التى تضم ٧١ دولة (منها ٤٧ دولة مضافاً اليها جنوب إفريقيا التى إنضمت للمجموعة و١٥ دولة من منطقة الكاريبى و٥ دول من المحيط الهادى)

وتضم المجموعة جميع الدول الإفريقية ماعدا دول شمال افريقيا التى يجرى الإرتباط بينها وبين دول الإتحاد الأوروبى من خلال الجهود الرامية الى إقامة منطقة للتجارة الحرة لأوروبا والبحر الأبيض المتوسط .(*)

وإتفاق بروكسل يعد اتفاق شراكة بين الإتحاد الأوروبى ودول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى لإيجاد مناطق اقتصادية موحدة بين الجماعة الإقتصادية الأوروبية وافريقيا تتناسب مع هدف تعزيز التكامل الإقتصادى فى إفريقيا وقد دعم اتفاق بروكسل وأعاد تخطيط الشراكة بين الإتحاد الأوروبى والمجموعة الثلاثية على أساس مبدأين متناقضين أولهما مبدأ عدم المساواة فى مستوى النمو الإقتصادى بين دول المجموعتين وقد تطلب ذلك التوجه نحو تحديد مصالح كل من الطرفين ، ومحاولة التوصل الى التوفيق بين هذه المصالح عن طريق دعم البعد السياسى للتعاون بينهما وتقديم مايمكن من مساعدات من الطرف القادر للنهوض الإقتصادى بالطرف الآخر .

وقد تضمنت الإتفاقية تخصيص بليون يورو للبلدان الأكثر فقرا ووضع المبلغ السابق تخصيصه كتسهيلات للتعديلات الهيكلية من صندوق التنمية الأوروبى (٢٥٠ مليون يورو) كما تضمنت انقاص الديون المستحقة على هذه البلدان الى حوالى (١٠٢ بليون يورو) كما قدم الإتحاد الاوروبى لدول المجموعة عرضاً مالياً لفترة خمس سنوات

(*) احمد طه محمد : « الابعاد السياسيه للشراكه بين اوروبا وافريقيا » السياسيه الدوليه ، عدد ١٤١، يوليو ٢٠٠٠ ، ص ١٦٦ -١٦٧

يتضمن اعتماد مبلغ ١٣,٥ بليون يورو من تضمن اعتماد مبلغ ١٣,٥ بليون يورو من الصندوق منها ١٠ بلايين تخصص لبرامج التنمية طويلة الأجل و٣ر١ بليون لتسهيل الإستثمار يضاف الى ذلك ١,٧ بليون يورو كقروض من بنك الإستثمار الأوروبى بحيث يصل اجمالى التمويل الى ٢ر١٥ بليون يورو.

فى إتفاق بروكسل ارتكز البعد السياسى فى قيام المشاركة على أساس الدعم بفاعلية لحقوق الإنسان وعمليات التطبيق الديموقراطى وتعزيز سيادة القانون فضلاً عن نزاهة الحكم وابراز أن السلام والأمن والإستقرار والعدالة هى المتطلبات الأساسية للتنمية الإجتماعية والإقتصادية كما تضمن الإتفاق فصل للمبادى السياسية تحت عنوان الشراكة من أجل سياسة عالمية للسلام والإستقرار عبر فيه عن الرغبة فى إجراء حوار سياسى كما نص على آليات للتشاور والتوفيق بين المصالح بالنسبة لمختلف المشكلات السياسية بما فى ذلك حفظ السلام ومنع النزاعات والمسائل الخاصة بالإدارة العامة فى المجالات ذات الصلة بالتعاون المشترك .

غير أنه تم التوصل فى اتفاق بروكسل الى موقف مشترك بين الطرفين بحيث يتم اتخاذ ترتيبات للتجارة الحرة الإقليمية عن طريق رفع حواجز التجارة وتسريع التعاون بينهما فى جميع المجالات الهامة للتجارة ومن المقرر أن يبدأ الطرفان هذه الترتيبات قبل عام ٢٠٠٢ بحيث تدخل النفاذ قبل عام ٢٠٠٨ مع السماح فى مجالات معينة بفترة انتقالية تصل الى إثنتى عشر عاماً .

ثالثاً : مؤتمر قمة افريقيا - اوروبا :

عقد فى القاهرة يومى ٣ و ٤ ابريل عام ٢٠٠٠ أول مؤتمرقمة أفريقيى / أوروبى حضرته دول الإتحاد الأوروبى (١٥ دولة) والدول الأفريقية (٥٢ دولة) وقد إستغرق للتحضير لهذا المؤتمر عدة شهور فى إجتماعات بين الطرفين الأفريقى والأوروبى وصدر عن القمة اعلان القاهرة (*) .

أهم ما أبرزه الإعلان أن قادة وزعماء

(*) انظر نص اعلان القاهرة فى ملحق (١)

الطرفين أحاطوا علماً بالجهود الرامية الى إنشاء منطقة التجارة الحرة المشار اليها فى إتفاق الشراكة الذى أبرم حديثاً بين الإتحاد الأوروبى ودول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى لإيجاد مناطق اقتصادية موحدة بين الجماعة الإقتصادية الأوروبية وأفريقيا تتناسب مع هدف تعزيز التكامل الإقتصادى فى أفريقيا .

كما أبرز القادة علاوة على ذلك أنه سيتم تعزيز الأولويات التى إعتمدتها القمة من خلال المناقشات الوزارية التى تجرى بين الإتحاد الأوروبى والبلدان الأفريقية فى إطار الإتفاق الجديد للشراكة وعملية برشلونة ، وأن المناقشات سوف تحتفظ بصيغتها الحالية وإنتظامها ... وقد تم الإتفاق بين الجانب الأوروبى والأفريقى سواء فى قمة أفريقيا - أوروبا أو فى اتفاق بروكسل على مجموعة من أهداف التعاون والشراكة من أبرزها مكافحة الفقر بل وإنهاؤه (بحلول عام ٢٠١٥) وتحقيق التنمية المستدامة ، والدمج التدريجى للدول الأفريقية فى الإقتصاد العالمى ، فضلاً عن تنمية القطاع الخاص وزيادة التشغيل للعمالة وتوفير الموارد الإنتاجية مع تطبيق مبادئ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئية ودمجها فى مختلف مستويات الشراكة يضاف الى ذلك بالنسبة للتعاون المالى مراعاة المعاملة للبلدان الأقل نماء والدول المغلقة وكذلك الإهتمام باستيفاء حاجات البلدان فى فترة حدوث النزاع فيها .

وقد أشار اعلان القاهرة الى أن الإتحاد الأوروبى وأفريقيا قد ظلا شريكين هامين فى التجارة مع تأكيد الطرفين بتعزيز هذه الشراكة عن طريق إزالة الحواجز غير الجمركية ودعم التعاون فى جميع المجالات المتعلقة بالتجارة مع الإعتماد على مبادرات التكامل الإقليمية المتوافرة داخل افريقيا والتى تتمشى مع أهداف وغايات معاهدة ابوجا التى أقامت الجماعة الإقتصادية وذلك لضمان مزيد من تنمية الإمكانات الإقتصادية والصناعية لإفريقيا .. كما أبرز الإعلان فيما يتعلق بالبلدان الأقل نماء إدراك

الجانبين للحاجة لتعزيز طريقة الوصول الى الأسواق لجميع منتجاتها الضرورية على أساس الإعفاء من الضرائب والحصص .

وأعلن فى القمة تنازل فرنسا وألمانيا عن ديونها لدى الدول الأفريقية الفقيرة .. لكن القمة لم تستطع أن تخرج بحل حاسم لمشكلة المديونية الإفريقية وإكتفت بأن تأخذعلماً بإعلان سرت الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٩٩ والذى فوض رئيس الجزائر وجنوب إفريقيا بالشروع فى المفاوضات مع دائنى إفريقيا بهدف تحقيق الإلغاء التام لديون إفريقيا الجنوبية ، وأن تحيط علما بالموقف الإفريقى حول مسألة هذه الديون والذى يسعى الى تخفيف عبء الديون على الدول الفقيرة التى تسعى لإنتهاج إصلاح اقتصادى ، وكذلك الترحيب بالقرار الخاص بإعتماد مليار من عملة اليورو من صندوق التنمية الأوروبى لتخفيف الديون وذلك فى إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإن كانت قد ربطت أى نجاح لأية مبادرات لتخفيف عبء الديون بمدى تنفيذ التدابير الضرورية للإصلاح الإقتصادى فى دول أفريقيا .

كذلك تم الإتفاق على أن يقوم الإتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٤ بتقييم الموقف بالنسبة للبلدان الأقل نماء على أساس أن ظروفها لاتسمح بالتفاوض حول اتفاقات شراكه ، بحيث يدرس الإتحاد البدائل الممكنه من اجل تمكين هذه البلدان من الحصول على إطار جديد للتجارة يتفق مع منظمة التجارة العالمية ومع الظروف الخاصة بها .. ومن المقرر أن يبدأ الإتحاد الأوروبى السماح بحرية دخول منتجات جميع الدول الأقل نماء بحلول عام ٢٠٠٥ على الأقل

وقد عبرت قمة أفريقيا - أوروبا عن القلق الشديد من إستمرار وتعدد النزاعات فى القارة الإفريقية خاصة وان معظم هذه النزاعات تسبب خسارة فى الأرواح وتدميراً للبنية الأساسية والممتلكات .. كما أنها تهدد السلام والإستقرار والأمن الإقليمى والدولى وتحول دون آمال الشعوب فى السلام والرخاء والتنمية وأشارت القمة بصفة

خاصة الى عشرة نزاعات فى (أنجولا - بوروندى - جزر القمر - جمهورية الكونغو الديمقراطية - أثيوبيا - اريتريا - سيراليون - الصومال - السودان والصحراء الغربية) .

وأكدت القمة الحاجة لمزيد من التزام الأطراف المعنية بالمسئولية الأساسية عن منع النزاعات المسلحة الداخليه وإدارتها وتسويتها ولمزيد من الجهود لمنع النزاعات العنيفة فى مراحلها المبكرة بمعالجة أسبابها الجذرية .

كما إهتمت فى الوقت نفسه بالتنديد المطلق بالإرهاب فى شتى صوره وفى أى مكان أو زمان وبخطورته على الأمن والإستقرار فى دول الطرفين فضلاً عن تشكيله لإنتهاك خطير لحقوق الإنسان وعرقلته للتنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال زعزعة الإستقرار مع الترحيب بالمبادرة المصرية لعقد قمة للأمم المتحدة لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة .

هذا وقد تقرر عقد القمة الأوروبية الإفريقية الثانية فى عام ٢٠٠٣ .

رابعاً : القمة الفرنسية - الإفريقية :

تعقد القمة الفرنسية الإفريقية بصفة دورية كل عام (مرة فى باريس ومرة بإحدى الدول الإفريقية) .

ولابد أن نفرق فى البداية بين هذه القمة والقمة الفرانكفونيه .. إذ لايشارك فى الأخيرة سوى الدول الناطقة بالفرنسية من مختلف دول العالم (حتى أمريكا الشمالية إذ يشارك فيها اقليم كيبك من كندا) .. أى أنها ليست قاصرة على الدول الإفريقية بعكس القمة الإفريقية الفرنسية التى تشمل جميع دول القارة بغض النظر عن إعتبار اللغة .

وقد بدأت فكرة هذه القمة كنوع من تأكيد روابط فرنسا مع البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية .. لكن يلاحظ أن أول مؤتمرين للقمة واللذين عقدا عامى ٧٣ ، ٧٥ اقتصرا فقط على الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية .. وفى عام ١٩٧٦ انضمت مجموعة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء

من غير الناطقة بالفرنسية كأعضاء مراقبين وبعد عام ١٩٨١ ومع تداعى انضمام دول أخرى تقلص الفارق بين الدول الأعضاء والدول المراقبة حتى إختفى تماما عام ١٩٩٧.. ونتيجة لهذا التشكيل فإن هذه القمة تتسم بالبعد غير الرسمى فى المناقشات . ولكن ماهى أهداف هذه القمة .

مايهم أفريقيا من العلاقة الفرنسية هو إسقاط الديون العالمية عامة والفرنسية خاصة المستحقة من خلال نادى باريس .

ثانياً : دعم العلاقات بحيث تكون قائمة على التعاون والمشاركة لا التبعية .

أما فرنسا فلها مصالح اقتصادية كبرى فى أفريقيا تستلزم تأمينها والدفاع عنها ، وهى تسعى للهيمنة على أفريقيا ومواجهة النفوذ الأمريكى المتزايد فى القارة خاصة بعد الحرب الباردة وتراجع مكانه بريطانيا .

وفى محاولة لتقييم قرارات القمة الفرنسية الإفريقية بصفة عامة نستطيع أن نستخلص :

١- استمرار سعى فرنسا للمحافظة على نفوذها فى القارة وكان هذا واضحاً فى مشروع افريقيا الذى أعلنته باريس عام ١٩٩٧ .

٢- ان الدول الإفريقية مطالبة بتنويع علاقاتها الخارجية وعدم اقتصارها على دولة واحدة فقط ، وفى هذه الحالة يمكن الإستفادة من التنافس الفرنسى . الأمريكى والذى يتسع الآن ليشمل الصين واليابان ، ولاشك أن هذا التنافس إن تم استغلاله سيكون فى صالح الدول الإفريقية .

٣- تفعيل العلاقات الإفريقية - الإفريقية على إعتبار أنها السبيل الوحيد للنهوض الإفريقى - صحيح أن الأمر سيستغرق أعواماً طويلة بسبب استمرار نمط التبعية للدول الإستعمارية السابقة ، لكن لابد من البداية ولعل اعلان ميلاد الإتحاد الإفريقى فى قمة سرت الإستثنائية أوائل مارس ٢٠٠٠ يعد خطوة على الطريق الصحيح .

٤ - استمرار غلبة القضايا السياسية على القمم الإفريقية - الفرنسية حتى وإن اختلفت المسميات ، فالقمة العشرون كانت تحت عنوان (الأمن فى أفريقيا)

والقمة الحادية والعشرون عقدت تحت شعار أفريقيا والعولمة لمواجهة الآثار السلبية للعولمة على القارة لكن غلب عليها الطابع الأمنى أيضاً ودار النقاش فيها حول عدد من القضايا فرضت نفسها مثل فضيحة التجارة غير المشروعة ويقصد بها تجارة السلاح وتقديمها الى جماعات المعارضة خاصة أنجولا وحركة يونيتا - واغتيال الرئيس كابيلا وتأثير غيابه على ميزان القوى فى منطقة البحيرات العظمى حيث تتقاتل ست دول أفريقية - تأثير السياسة الليبية فى الشمال والغرب الأفريقى على موقف فرنسا خاصة وأن الرئيس القذافى أعلن نهاية عام ٩٩ أن عملية برشلونة للتعاون الأوروبى - المتوسطى انتهت ووصفها بأنها اداة هيمنة ثم رغم شكوى كوت ديفوار ضد بوركينا فاسو ومالى ، حيث تتهمها بتسليح وتمويل المحاولة الإنقلابية التى تمت فى يناير ٢٠٠٠ وفى المقابل غينيا تتهم ليبريا وبوركينا فاسو بدعم المتمردين ضد النظام الحاكم فى كوناكرى وهذه الشكاوى سببت حرجاً لدى فرنسا على إعتبار أن الدول الأربع أعضاء فى الفرانكفونية وفرنسا ملتزمة بالمعنى السياسى والأمنى بالدفاع والحفاظ على الأمن والإستقرار فى هذه الدول .

رابعا : قمة باريس وشراكة التنمية الإفريقية : (*)

عقدت القمة الأوروبية فى باريس فى ٨ فبراير ٢٠٠٢ لبحث مبادرة المشاركة الجديدة للتنمية فى افريقيا .. وتبرز أهمية هذه القمة فى أنها تعتبر أول لقاء عمل بين قادة القارة الإفريقية ومجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى (المملكة المتحدة - كندا - الولايات المتحدة - المانيا - اليابان - ايطاليا - فرنسا) وشارك فى إجتماع القمة التى دعا اليها الرئيس الفرنسى چاك شيراك (١٣) رئيس دولة أفريقية أعضاء مبادرة

(*) احمد طه محمد : « قمه باريس وشراكة التنمية الافريقية » (الاهرام - ٧ فبراير ٢٠٠٢)

مشاركة التنمية الجديدة فى أفريقيا لبحث تصورات وسبل دعم الدول الصناعية الثمانى الكبرى لعملية التنمية فى أفريقيا .

وجدير بالذكر أن المبادرة الإفريقية الجديدة هى تصور جديد للتنمية الإفريقية يحقق حلم النهضة أو الصحوة الجديدة وعلى الرغم من إختلاف الرؤى بين التجمعات الفرانكفونيه والإنجلوفونية فإنه سرعان ماتم التغلب على ذلك فى آخر قمة لمنظمة الوحدة الإفريقية والتى عقدت فى لوزاكا العام الماضى عندما تم إقرا مبادرة افريقية جديدة للتنمية ترتكز على مكونات ثلاثة أساسية :

أولها : توفير المتطلبات الأساسية للتنمية مثل السلام والأمن والحكم الصالح والتكامل الإقليمى .

ثانياً : مايتعلق بالمناطق أو المجالات ذات الأولوية مثل مشروعات البنية الأساسية والصحة والمواصلات .. الخ .

ثالثاً : فى عملية تعبئة الموارد ...

على أن التحدى الأساسى الذى يواجه تنفيذ هذه المبادرة يتمثل فى التمويل اللازم للتنفيذ وعليه أصبح من الضرورى أن تتحمل الدول الصناعية المتقدمة مسئوليتها الأخلاقية لتحقيق التنمية المستدامة فى القارة الإفريقية .. وتنفيذاً لذلك عرضت هذه المبادرة فى مؤتمر جنوة العام الماضى وأصبحت تعرف منذ ذلك الحين باسم المبادرة الجديدة للشراكة من أجل التنميه الإفريقية أو اختصارا باسم « نيباد » شارك الرئيس حسنى مبارك فى إجتماع القمة الفرنسية الإفريقية (أو قمة باريس وشراكة التنمية الإفريقية) وعرض على الإجتماع الرؤية الخاصة بالتنمية فى قطاعات الزراعة والتجارة الذى تتولى مصر مسئولية دراستها بوصفها من الدول الأعضاء الخمس المؤسسة للمبادرة الى جانب الجزائر والسنغال وجنوب أفريقيا ونيجيريا .

والملف المصرى يمثل التصور الذى يجب أن تبحثه وتهتم به الدول الأفريقية وعناصر هذا الملف تتضمن دراسات حول سبل تنمية الإنتاج والإرتقاء بالتنوع الزراعى ونفاذ المنتجات الزراعية الإفريقية الى الأسواق

الخارجية وتنمية الموارد المائية ودعم الزراعة الأفقية الرأسية وإتخاذ الإجراءات الحمائية لتجنب حدوث الكوارث بحيث تستطيع الدول الإفريقية السيطرة على المنتج الزراعى حتى لايتم تحديد سعره فى العواصم العالمية.

ويتضمن الملف المصرى ايضاً تنمية التجارة البينيه المحدودة حالياً بين الدول الإفريقية مشيراً الى أن دور الدول الإفريقية فى هذا المجال هو التغلب على العقبات التى تواجه ذلك مثل النظم البنكية والمالية ووسائل النقل وعدم وجود اتصالات بين رجال الأعمال - وعدم المعرفة الحقيقية بأسواق كل دولة .. وقد طرح رؤساء الدول الأربعه الأخرى المؤسسة للمبادرة على قمة باريس (بوصف الدول الأربعة مع مصر أعضاء لجنة تسيير المبادرة) تصوراته فى الملف عن دراسته وهو ملف البنية الأساسية والبيئة ونقل التكنولوجيا والطاقة (السنغال) وملف الإدارة الإقتصادية وتنمية رؤوس الأموال (نيجيريا) وملف الإدارة السياسية - جنوب أفريقيا) وملف تنمية الموارد البشرية (الجزائر) .

وقدم كل رئيس فى الملف المسئول عنه الجديد القادر على تنفيذه فى أفريقيا بهدف تنمية القدرات فى إطار بحث القمة كيفية مشاركة الدول الغنية فى تحقيق ذلك .

وقد ركزت مبادرة المشاركة الجديدة على مجموعة من المبادئ والأهداف من أهمها دعم الديمقراطية والشفافية وحسن الإدارة ودولة القانون وحقوق الانسان وتجنب وتخفيف الصراعات ببذل الجهود الفعالة من أجل تحقيق السلام والتنمية البشرية والإستثمار فى مجالات الصحة والتعليم والقضاء على الأمراض خاصة الإيدز .. كما تضمنت المبادرة الإهتمام بتوفير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فضلاً عن محاربة الجوع وتحسين الوضع الخاص بالأمن الغذائى.

وكان من الطبيعى أن تعمل لجنة التسيير على تأكيد أهداف المبادرة خاصة مايتعلق بتحقيق السلام والأمن وكفاءة الإدارة الإقتصادية والمؤسساتية والبنية الأساسية

والجوانب المالية ودعم دخول أفريقيا الى الأسواق الأجنبية وتحقيق التكامل الإقليمى فى القارة ، هذا وسيتم نقل توصيات قمة باريس الى إجتماع مجموعة الـ ٨ المقبل فى كندا .

هذا ويعتبر اهتمام الولايات المتحدة بالمبادرة علامة بارزة للموقف الأمريكى المتطور للقارة الأفريقية ، ذلك لما تردد فى أوقات سابقة من تهميش للقارة فى السياسة الأمريكية ، وقد سبق أن توجهت ادارة الرئيس السابق كلينتون الى ما أسمته بالمشاركة الإفريقية الأمريكية عام ١٩٩٤ وتم تأكيد هذه السياسة فى جولته الإفريقية التى شملت ست دول إفريقية عام ١٩٩٨ ، وعندما جاء الرئيس بوش لم يبرز أيام حملته الإنتخابية سوى إهتمام محدود بالقارة لكن لوحظ بعد ذلك المزيد من الإهتمام خاصة عندما شجع بوش خطة المبادرة الإفريقية بعد ما أطلعه على تفاصيلها (ثابومبيكى) رئيس جنوب إفريقيا خلال زيارته للولايات المتحدة فى ٢٦ يونيو ٢٠٠١ حيث صرح بوش بتشجيعه للقارة على تحقيق النمو والديمقراطية ثم لوحظ اهتمامه بالمشاركة الجديدة لتنمية افريقيا فى القمة الأخيرة للدول الثمانية الكبرى فى جنوة وأراد اثناء هذه القمة إبراز أن الجهد الأمريكى فى إطار التجارة مع الدول الفقيرة أكبر بكثير من المساعدات الفعلية التى تقدم لها ، حيث صرح بأن الولايات المتحدة تستورد من الدول النامية سنوياً سلعاً بقيمة ٥ بلايين دولار مما يمثل ٩ الى ١٠ مرات مستوى المساعدات الخارجية للدول الأخرى فى العالم ، كذلك لوحظ أن الولايات المتحدة زادت مساهمتها فى صندوق التضامن لمكافحة الأوبئة من ١٠٠ مليون دولار الى ٣٠٠ مليون دولار ، وخرجت قمة جنوة بمبلغ يصل الى ١ر٣ بليون دولار لمكافحة مرض الإيدز من خلال هذا الصندوق فى صورة المنح والتبرعات التى تقدمها الدول والشركات المتعددة الجنسيات والمقرر أن يدير الصندوق أحد أبناء القارة الإفريقية .

وأثير أيضاً الموقف الأمريكى الخاص

بتفضيل زيادة المنح المقدمة للدول الإفريقية بدلاً من القروض وذلك فى إطار مطالبة البنك الدولى بزيادة المبالغ المقدمة لوكالة التنمية الدولية بمقدار ١٢,٥ بليون دولار وتوجه الولايات المتحدة لزيادة نسبة ٥٠٪ للمبالغ التى تقدمها كمنح . ويعتمد هذا التوجه على تجنب اضطرار الدول المنكوبة بالفقر لسداد مدفوعات ضخمة نتيجة القروض وعلى أن المنح هى الإسلوب الأمثل الذى يعلم الدول المستقبلة لها إدارة شئونها، ذلك فى حين أن دولاً أخرى فى مجموعة الثمانى الكبار خاصة بريطانيا ترى أن القروض توفر حافزاً أفضل لإنجاح المشروعات ويمكن عند رد قيمتها تقديمها من جديد لدول أخرى كما تصم التوجه الأمريكى بالسخف والطيش وتهديد مستقبل برامج التمويل .

وتعليقاً على مؤتمر باريس وشراكة التنمية الإفريقية قال روبير فولر الممثل الشخصى لجان كريتيان رئيس وزراء كندا فى قمة رؤساء دول مجموعة الثمانية التى تعقد فى يونيو فى كندا أن مجموعة الدول الثمانية سوف توفى بوعودها تجاه أفريقيا إلا انها لم تقترح وضع خطة كخطة مارشال التى كانت قد سمحت بإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية .. ويرى فولر أن الدول الإفريقية متعجلة فى عملية النهوض بالقارة وأن فكرة عمل خطة كخطة مارشال فكرة مستبعدة تماماً لأن الظروف الضرورية لنجاحها غير موجودة .. ففى قمة يونيو سوف يكشف قادة الدول الثمانية عن خطة عمل لإفريقيا استجابة لمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية فى أفريقيا (نيباد) ويذكر أن هذه الشراكة والتى تم انشاؤها على نمط خطة مارشال يقوم بالتأكيد على أهمية القيام بإصلاحات لجذب رؤوس الأموال وهدفها الطموح التى تسعى اليه هو الإستثمار السنوى لمبلغ ٦٤ مليار دولار للتخفيف من حدة الفقر وتقوية الإقتصاد ومثل هذا التصور مستبعد على المدى القصير بما أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى إفريقيا قد بلغت أحد عشر مليار دولار

العــام الماضى للقــارة ككل وذلك طبــقــاً لإحصائيات الأمم المتحدة .

ويؤكد روبير فولر أن خطه مارشال كانت قد نفذت فى أوروبا لأنه تم تطبيقها على إقتصاد متقدم ومدعم بفكر مؤسسى غاية فى التقدم وهما شرطان غائبان فى قارة افريقيا .. ويوضح فولر قائلاً : يجب أن يتم أولاً تهيئة المناخ فالأفارقة أنفسهم يتكلمون عن نهضة افريقية لكن خطتهم وآمالهم سابقة لأوانها ويجب أن تكون الأهداف متواضعة وهذا يرجع للموارد المحدودة المتاحة لنا كما يرجع لقدرة الأفارقة فى استيعابها .

ويرى الممثل الشخصى لرئيس الحكومة الكندية أن ثمة معونة لإفريقيا . لازمة أكثر من أى وقت مضى فى ظل اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر بما أن إهمال القارة يمكن أن يكون سببا فى جعلها مأوى للإرهابيين .

ويذكــر أن رئيس الوزراء الكندى چان كريتيان لايختلف معه فى الرأى فهو يصر على أن تحترم مجموعة الثمانية خطتها الخاصة بمساعدة افريقيا وذلك على الرغم من الإهتمام بقضية الإرهاب .

* * *

المبحث الثانى

ردود الفعل الدولية للشراكة الأوروبية الافريقية

١- الشراكة الأمريكية - الإفريقية:

لاشك أن المتغيرات الدولية الجديدة التى سارت بإتجاه العولمة أفضت الى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للتعامل بالإضافة الى دعم قادة أفارقة جدد وقد إتضحت ملامح هذه السياسة منذ بداية عام ١٩٩٨ حيث سعت ادارة الرئيس كلينتون الى تأسيس شراكة أمريكية افريقية جديدة .

أهداف الشراكة الأمريكية الإفريقية :

خضعت السياسة الأفريقية للولايات المتحدة فى مرحلة مابعد الحرب الباردة لعملية تقويم وإعادة ترتيبها لأولوياتها وأهدافها وقد دفعها الى عملية التقويم مجموعة من العوامل والمتغيرات من أبرزها: (*)

ازدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التى تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية فى عصر العولمة فالمحددات الثابتة مثل الموقع الإستراتيجى للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دوماً الى التأكيد على أهمية افريقيا فى منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة .

- تغير الصورة الذهنية الخاصة بافريقيا والتى ظلت مسيطرة فترة طويلة حيث طرأ تغير ملموس فيما يتعلق بسياسات التحرر الإقتصادى ، وهذا بالقطع من وجهة النظر الأمريكية . أضف الى ذلك وصول عدد من القيادات الجديدة الى السلطة وهى القيادات التى حاولت أن تدعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة ، وقد واكب ذلك تزايد الإهتمام الأمريكى بدخول الأسواق الأفريقية التى تضم نحو سبعمائه مليون نسمة .

تغير الرؤى والتصورات فى الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التى تعانى منها مناطق معينة فى أفريقيا مثل الجنوب الأفريقى ومنطقة البحيرات العظمى وشرق إفريقيا ، فقد أدركت بعض مراكز

(*) حمدى عبد الرحمن : « السياسة الامريكية تجاه افريقيا من العزلة الى الشراكة » ، السياسة الدولية ، عدد ١٤٤ ، ابريل ٢٠٠٠ ، ص ١٩٣ ، ١٩٤

صنع القرار الأمريكى أهمية تحقيق الإستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الإقتصادى فى أفريقيا . بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية فى المنطقة .

إعادة تقويم السياسة الفرنسية فى إفريقيا حيث أضحت الحكومة الفرنسية تسعى الى إنتهاج سياسة أكثر قارية وهو يتمثل فى إجتماعات القمة الفرنسية الإفريقية والفرانكفونيه التى أصبحت تضم دولا غير ناطقة بالفرنسيه فى نفس الوقت الذى اقتنعت فيه الإدارة الأمريكية بأن سياسة المساعدات التى تنتهجها القوى الأوروبية الكبرى قد أخفقت .

ويدل الخطاب السياسى لكبار المسئولين فى الأدارة الأمريكية على وجود هدفين رئسيين للتوجه الأمريكى الجديد فى أفريقيا وهما الهدف الأول : دفع عملية الإندماج الأفريقى فى الإقتصاد العالمى ولدعم هذه الغاية فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية أساسية هى :

١- تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الإفريقية التى تقوم على إنهاء مرحلة تلقى المساعدات المالية وإحلال مرحلة التبادل التجارى محلها ، اضافة الى تشجيع الإستثمارات الأمريكية فى القارة .

٢- دعم النظم التى تأخذ بمفهيم التحول الديمقراطى وفقاً للتصور الأمريكى ولاسيما فى المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية فى القارة .

٣- العمل على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقى بمايحقق الأمن والإستقرار وفقاً لمنظور المصلحة القومية الأمريكيه .

الهدف الثانى : ويتمثل فى حماية المصالح الأمريكية الحيوية ولاسيما الإعتبارات الأمنية وفى هذا الإطار تولى الإدارة الأمريكية اهتماماً كبيراً بقضايا انتشار الأسلحة ودعم بعض الدول لأنشطة تقع فى إطار التصور الأمريكى للإرهاب .. وثمة قضايا أخرى محل اهتمام امريكى مثل

تدفق المخدرات والجريمة وتفاقم أحوال البيئة .

مجالات الشراكة الأمريكية الإفريقية :

١- المجال الإقتصادى : يمكن تلمس أهداف التحرك الإقتصادى الأمريكى الجديد فى أفريقيا من خلال التقرير الذى صدر فى منتصف عام ١٩٩٧ بعنوان « تعزيز العلاقات الإقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا » الذى أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية .

وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة فى مقدمة الدول الصناعية الكبرى التى تستفيد من الفرص الجديدة فى إفريقيا واستنادا الى ذلك ، عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على إدماج افريقيا فى الإقتصاد العالمى من خلال :

أ - تشجيع الدول الإفريقية على إنتهاج سياسات اقتصادية ناجحة وهو الأمر الذى يحقق نمط التنمية المستدامة بما يخلق فى النهاية فرصاً أفضل للتجارة والإستثمارات الامريكية فى القارة .

ب - قانون النمو والفرص فى أفريقيا ، وهو الذى وافق عليه الكونجرس فى إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول أفريقيا ، ويعد هذا القانون منافساً لإتفاقية لومى المبرمة بين دول الإتحاد الأوروبى ومنطقتى الكاريبى والباسيفيكى .

ج- سياسة المساعدات الأمريكية تجاه أفريقيا : إذ لايخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التى ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات لاتعنى إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية المقدمة للقارة ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل جهود الاصلاح الإقتصادى والسياسى حسب المتطلبات فى المنطقة .

د - الإستفادة من التجمعات الإقتصادية الإقليمية فى إفريقيا مثل « جماعة تنمية الجنوب الإفريقى (السادك) » والجماعة الإقتصادية لغرب افريقيا (الإكواس) .

٢- المجال الأمنى : إذ يعد هذا المجال

من أبرز ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا ويمكن أن نشير فى هذا الخصوص الى المرتكزات الآتية :

أ - تحقيق الإستقرار والسيطرة الأمنية فى منطقتين على جانب كبير من الاهميه وهما منطقة البحيرات العظمى ومنطقة القرن الإفريقى الكبير مع الإعتماد على قيادات افريقية جديدة تتسم بولائها الواضح للولايات المتحدة كما ظهر ذلك جلياً فى مؤتمر « عنتيبى » الذى عقده كلينتون مع زعماء ست دول أفريقية ولايخفى أن هذه السياسة تسعى كذلك الى محاصرة النظم الإفريقية التى لاترضى عنهـا أمـريكا كالسودان وليبيا . ومن المؤشرات التى تؤكد هذا التوجه الأمريكى أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت وضعت على قائمة زيارتها الإفريقية فى أكتوبر ١٩٩٩ الاجتماع بأركان المعارضة السودانية وعلى رأسهم جون جارانج زعيم الفصيل الرئيسى فى حركة التمرد السودانية ، وكذلك التنسيق مابين المبعوث الأمريكى للسودان هارى جونستون وممثل منظمة الإيجاد » الكينى دانيال موبيا ويأتى ذلك كله فى إطار عدم تمثيل الجانب الحكومى الرسمى فى السودان .

ب - تشكيل قوة تدخل افريقية لمواجهة الأزمات وذلك استناداً الى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الإفريقية وتتمثل الرؤية الأمريكية لهذه القوة فى العمل من أجل تعزيز القدرة الافريقيه على مواجهة الأزمات الإنسانية وتحديات حفظ السلام ، أما الدور الأمريكى فينحصر فى التدريب وتوفير المعدات اللازمة والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات فى الدول المختلفة وتتآلف هذه القوة من وحدات قوامها مابين عشرة آلاف الى إثنى عشر ألف

جندى إفريقى بقيادة ضباط أفارقة مؤهلين ، ومن الدول المشاركه فى هذه القوة السنغال واوغندا ومالاوى ومالى وغانا وأثيوبيا .

ج - التركيز على قضايا الإسلام السياسى خاصة بعد عملية تفجير السفارتين الأمريكيتين فى كل من كينيا وتنزانيا ورد الفعل الأمريكى المتمثل فى توجيه ضربات عسكرية لكل من السودان وأفغانستان .

٣ - المجال السياسى : من الملاحظ أن الإدارة الأمريكية السابقة قد رفعت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سياستها تجاه أفريقيا وهى تستخدم فى ذلك مجموعة من الأدوات مثل الوكالة الامريكيه للتنميه الدولية ومؤسسة الوقف القومى من أجل الديموقراطية ووكالة الإعلام الأمريكية وبعثاتها العاملة فى الخارج .

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة تولى اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى وهو مايعكسه اهتمامها بنظم هى ليست بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقى وأنها فى سعيها لتحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة فى أفريقيا موالية للغرب عموماً وللولايات المتحدة بشكل خاص وانها تستفيد من امكانات العولمة فى تسويق نمط الحياة الأمريكية وطرح قضايا معينه مثل دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدنى ويلاحظ بصفة عامة أن السياسة الأمريكية تعول فى المجالات السابقة على التنظيمات الإقليمية الإفريقية فى تحقيق أهداف الشراكة الجديدة فى أفريقيا . فإذا نظرنا الى منطقة الجنوب الأفريقى نجد أن جماعة تنمية الجنوب الإفريقى «السادك» أضحت اداة محورية فى دعم التعاون التجارى والأمنى بين دول المنطقة وتهتم الولايات المتحدة اهتماماً بالغا بهذا الإطار التنظيمى الإقليمى ويتضح ذلك من متابعة حركة التجارة الأمريكية مع دول السادك حيث بلغت عام ١٩٩٤ أكثر من سبعة ملايين دولار ، وفى عام ١٩٩٧ وقعت الإدارة الأمريكية اتفاقاً مع وزراء مالية

السادك بشأن تنمية العلاقات التجارية الأمريكية مع دول المنظمة . وتنظر الولايات المتحدة فى إطار هذا التجمع الإقليمى الى جنوب افريقيا باعتبارها حليفاً استراتيجياً حيث أن كلتا الدولتين تشتركان فى عدد من الأهداف السياسية العامة سواء داخل دولة جنوب أفريقيا ذاتها أو فى المنطقة بأسرها إذ تمثل جنوب إفريقيا ثانى أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة فى أفريقيا حيث بلغ حجم تجارتها مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٤ نحو (٤,٢) بليون دولار وهو مايجلعها أكثر أهمية كشريك تجارى من دول شرق أوروبا مجتمعة ومن المتوقع أن تظل جمهورية جنوب أفريقيا الشريك الرئيسى للولايات المتحدة فى أفريقيا والقوة المحورية التى يعتمد عليها فى تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادى فى النظام الإقليمى لدول الجنوب الإفريقى .

ومن ناحية أخرى تعد الجماعةالإقتصادية لغرب إفريقيا « الأكواس» بمثابة الآلية المؤسسية لدعم جهود التعاون الإقليمى بين دول المنطقة .

على أن نيجيريا تمارس دوراً محورياً وقائداً فى هذه الجماعة وهو ماظهر جلياً فى قيادتها لقوات « الإيكوموج» فى ليبريا وسيراليون ، وعلى الرغم من العقبات التى تعترض عملية التحول الديمقراطى فى نيجيريا فإنها تمثل أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة فى أفريقيا قاطبة ، كما أنها تعد ثالث مصدر للنفط المتجه للولايات المتحدة بعد كل من المملكة السعودية وفنزويلا .

وعلى سبيل المثال بلغت قيمة الواردات الأمريكية عام ١٩٩٤ من البترول النيجيرى ومشتقاته نحو (٤,٤) بليون دولار ، مما يؤكد أن السياسة الأمريكية تسعى الى تحقيق مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية فى غرب أفريقيا من خلال إعادة تقويم سياستها مع نيجيريا بما يحقق عودة الحكم المدنى لهذه الدولة الإفريقية العملاقة .

وفى دراسة لمركز الدراسات الدولية والاستراتيجيه بواشنطن عام ١٩٩٩ عن

السياسة الإفريقية للولايات المتحدة فى التسعينات تم التأكيد على أن المصالح القومية الامريكيه فى القارة الإفريقية وإن لم تكن ذات طابع استراتيجى فإنها ذات أهمية بالغة ، فثمة روابط تجمع بين ثلاثين مليون أمريكى من أصول إفريقية وبين موطنهم الأصلى فى إفريقيا ومن ناحية أخرى توفر إفريقيا ١٥٪ من إحتياجات الولايات المتحدة البترولية .

وقد حدد التقرير أربعة تطورات مهمة أثرت على المصالح الأمريكية فى أفريقيا خلال عقد التسعينات هى :

١- تدهور الاوضاع الأمنية والإقتصادية والسياسية فى القارة وفى نفس الوقت لم تشهد العلاقات الامريكيه بدول القارة تطوراً ملحوظاً فى فترة مابعد الحرب الباردة .. وقد ازدادت عملية تهميش افريقيا اقتصادياً حيث يعيش جانب كبير من سكانها على أقل من دولار أمريكى واحد فى اليوم . كما أن النزاعات والصراعات المسلحة أصبحت تشكل واقعا حياتيا فى إفريقيا ، وعلى الرغم من الإهتمام الإعلامى والدبلوماسى الأمريكى بإفريقيا ، إلا أن الموارد المادية المخصصة لدعم العلاقات الأمريكية الإفريقية ظلت محدودة للغاية بحيث ظهر واضحاً أن هناك فجوة بين الأهداف والوسائل وربما تكمن المشكلة المحورية فى مدى التشكك حول تدعيم المصالح القومية الأمريكية فى القارة .

٢- ازدياد اعتماد الولايات المتحدة على أفريقيا فى الحصول على مصادر الطاقة فلا يخفى أن ١٥٪ من البترول الذى تحتاجه الولايات المتحدة يأتى من وسط وغرب إفريقيا . ومن التوقع أن تزداد هذه النسبة لتصل الى ٢٠٪ ، كما أن الإستثمارات الأمريكية فى قطاع الطاقة ربما تزيد على الضعف . يعنى ذلك من الناحية الواقعية أن

السياسة الامريكيه فى أفريقيا سوف تركز على دول مثل أنجولا ، ونيجيريا وغينيا الإستوائية ، وهى دول ذات طابع مؤسسى هش ، وتتسم بوجود مشاكل الفساد وعدم الإستقرار السياسى .

٣- انتشار مرض الإيدز يضع إفريقيا فى دائرة الإهتمام العالمى ويؤثر على توجهات السياسة الأمريكية فى إفريقيا خلال السنوات المقبلة إذ أنه من المتوقع خلال العقود القادمة أن يقضى هذا المرض الخطير على نحو ربع سكان القارة ، وتقليص الإقتصاديات الوطنية بنحو الثلث كما أنه سيؤدى الى حالة من الفوضى وعدم الإستقرار على المستوى القارى .

ومن المتوقع للسياسة الخارجية الأمريكية ولاسيما منذ الشراكة الأمريكية عام ١٩٩٨ أن يتم التركيز على التوجهات الآتية من قبل صانع القرار الامريكى :

* التركيز على مناطق اقليمية معينه وإختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة مثل جنوب افريقيا فى الجنوب الإفريقى ونيجيريا والسنغال فى غرب إفريقيا وأوغندة فى وسط افريقيا وإثيوبيا فى شرق افريقيا .
* طرح قضايا معينه ووضعها على قائمة أجندة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة مثل الإرهاب والتطرف وتدفق المخدرات والجريمة الدولية وحماية البيئة وحقوق المرأة الإفريقية وغيرها .
* المحافظة على الأمن والإستقرار من خلال انشاء قوة افريقية لمواجهة الأزمات (اكرى) وهنا يقتصر الدور الأمريكى على التمويل والتدريب .
* العمل على محاصرة النظم غير الموالية والتى تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية مثلما هو الحال مع السودان وليبيا .
* تأمين وتعزيز فرص الإستثمار والتجارة

فى المنطقة وهو مايؤكد عليه مبدأ « التجارة بدلاً من المساعدات » ومن المتوقع ألا يحدث تحول كبير فى مجالات الاستثمار الأمريكى فى القارة حيث أنها تركز على النفط والتعدين .

وعلى الرغم من الإعتقاد الشائع بوجود تنافس أوروبى أمريكى على مناطق النفوذ والسيطرة فى أفريقيا فإن الواقع يشير الى احياء النمط القديم فى السياسة الأمريكية ، والذى جسدته زيارة نيكسون فى الخمسينات (ارسل الرئيس إيزنهاور عام ١٩٥٧ نائبه نيكسون الى أفريقيا حيث زار ثمانى دول دفعة واحدة من أجل تحليل الأوضاع المتغيرة التى شهدتها القارة فى ذلك الوقت)

حيث تم التأكيد على أن يكون للولايات المتحدة سياستها الخاصة تجاه افريقيا ولكن فى إطار من التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الإستعمارى والخبرة الطويلة فى إفريقيا . فلا يخفى أن زيارة الرئيس الأمريكى السابق كلينتون لإفريقيا وجولته فى ست دول افريقية مرة واحدة عام ١٩٩٨ انما تعكس اهتماماً واضحاً من قبل الإدارة الأمريكية ، بيد أنها مع ذلك لاتخلو من الطابع الإعلامى كما يظهر ذلك فى فقرة من خطاب الرئيس كلينتون فى العاصمة الغانية أكرا يوم ٢٣ مارس ١٩٩٨ حيث قال « ان الغاية المرجوة من هذه الرحلة هى أن نتمكن سوياً من وضع الأمور فى نصابها حتى يدرك أحفادنا بعد مائه عام من الآن أننا قد وضعنا أسس النهضة الأفريقية الحديثة ، وإذ كانت الطيور تعمل بدأب جيئة وذهاباً كى تبنى أعشاشها فإننا نعمل كذلك على مساعدتكم فى بناء إفريقيا الجديدة »(*) .

ومن الواضح أنه يتنازع التفكير الإستراتيجى الأمريكى اتجاهان رئيسيان بشأن مستقبل افريقيا فى الألفية الثالثة :

الأول : والذى يروج له عدد من الدبلوماسيين وكتاب الرحلات ، وهو يعطى صورة فوضوية وتشاؤمية عن افريقيا ومن أمثلة ذلك مقالة كابلان عن الفوضى القادمة

(*) طارق عادل الشيخ : « الصين وافريقيا والتطلع الى القرن ٢١ » ، السياسة الدولية ، عدد ١٤١ ، يوليو ٢٠٠٠، ص ١٩٦

فى إفريقيا .

الإتجاه الثانى : يروج لإفريقيا ويعطى صورة مشرقة من خلال اندماج القارة فى الإقتصاد العالمى وتبنيها برامج التكيف الهيكلى وقيامها بالتحول نحو الديمقراطية الليبرالية وبغض النظر عن مدى تأثير كل من الاتجاهين على صانع القرار السياسى الأمريكى فإن افريقيا تظل فاعلاً ضعيفا وهامشياً فى النظام الدولى خلال المستقبل المنظور و،سوف تكون كذلك موضوعا للتنافس بين القوى الدولية الكبرى .

٢- الصين وإفريقيا :

تحركت العديد من الدول نحو افريقيا مدفوعة برغبتها فى الإستفادة من أسواق القارة الضخمة ومن مواردها الطبيعية والأيدى العاملة الرخيصة وكانت جمهورية الصين الشعبية فى مقدمة تلك الدول خاصه وإن إهتمامها بإفريقيا أمر ليس بجديد فقد كانت إحدى الدول التى فرضت وجودها وطابعها الخاص فى القارة أثناء الحرب الباردة خاصة وأن سياستها كانت فى بعض المراحل تناوئ الإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

كان بداية الإقتراب الصينى من دول العالم الثالث بشكل عام وإفريقيا على وجه الخصوص فى منتصف الخمسينات وتحديدا منذ مشاركة الصين الشعبية فى مؤتمر الدول الأفريقية الآسيوية بباندونج عام ١٩٥٥ .

وفى عقد الستينات اتجهت الصين الى تشجيع الحرية والثورة العالمية وفى السبعينات حين برزت نظرية « العوالم الثلاثة» على يد الزعيم الصينى دينج زياوبينج (وهى نظرية أن العالم يتكون من القوتين العظمتين وهما من وجهه نظر الصين فى تلك الفترة قوى عدوانيه والعالم الثالث وهو القوه الرئيسية فى العلاقات الدولية وهو يصارع هيمنة القوى العظمى والعالم الثانى يضم الدول المتقدمة مثل الدول الأوروبية واليابان ويمكن لأعضاء هذا العالم أن يدعموا العالم الثالث .)

اتجهت الصين الى تأييد نظام اقتصادى عالمى جديد والتخلى عن العزلة التى فرضت

عليها اثناء الثورة الثقافية .

أما فى الثمانينات فقد تمسكت الصين بمبادى التعايش السلمى .

فى الفترة السابقة على الثورة الثقافية وفرت الصين دعما معنوياً ومادياً للثورات ولحروب التحرر الوطنى وقدمت الصين خلال تلك الفترة مساعدات اقتصادية وفنية وعسكريه فى بعض الأحيان . وكان توجيه تلك المساعدات الى بعض الدول والحكومات فى أحيان والى جبهات ثورية مضادة لحكومات إفريقية محافظة فى أحيان أخرى، وعندما بدأت بعض الدول الإفريقية فى تجميد أوقطع علاقاتها مع الصين .. فعلى سبيل المثال طردت مالى القائم بالأعمال الصينى (١٩٦٧) وقطعت كينيا العلاقات (١٩٦٧) قبل أن تعود ثانية (عام ١٩٧١) وقطعت غانا علاقاتها بالصين (١٩٦٦) .

إلا أن علاقات الصين الخارجية مع دول العالم الثالث وإفريقيا عادت الى التحسن عقب تولى شوان لاى أمر السياسة الخارجية الصينية واعادت بعض الدول الأفريقية علاقاتها مع الصين فى الوقت الذى اقدمت فيه دول أخرى على إقامة علاقات لأول مرة مثل سيراليون وأثيوبيا والكاميرون بحلول عام ١٩٧١ أثبتت العلاقات الصينية الإفريقية نجاحاً كبيراً عندما حققت انتصارها التاريخى فى الأمم المتحدة على الولايات المتحدة عوتايوان عقب التصويت لصالح انضمام الصين الشعبية الى المنظمة الدولية ولمجلس الأمن بدلا من تايوان وذلك بعد محادلات صينية استمرت منذ عام ١٩٤٩ كان لإفريقيا دور رئيسى فى هذا الحدث التاريخى حيث صوتت ٢٦ دولة أفريقية لصالح الصين الشعبية (أى مايقرب من ثلث الدول المؤيدة) .

كان لنجاح الصين فى اجتذاب الأصوات الافريقية راجعا الى تخليها منذ بداية السبعينات عن سياستها الخارجية الراديكالية واكتفائها إلى حد كبير بعلاقاتها الرسمية مع الدول دون التعامل مع الحركات الثورية المعارضة لبعض نظم الحكم المحافظة

فى القارة . وكان لتركيز السياسة الخارجية الصينية على استخدام الأدوات الاقتصادية (مساعدات وقروضا وتسهيلات كبيرة) والأدوات العلمية والتكنولوجية (من خلال تقديم المعونات الفنية) بالإضافة للمساعدات العسكرية دور كبير فى التقارب الصينى الافريقى خلال عقد السبعينات الذى شهد العديد من المشروعات الصينية الكبرى فى القارة وكان أشهرها خط التان زام الحديدى الموصل بين زامبيا وتنزانيا والذى قدرت تكاليفه بـ ٤١٢ مليون دولار فى ذلك الوقت تسددها زامبيا وتنزانيا على ٣٠ عاما بعد فترة سماح .

والجدير بالذكر أن المساعدات العسكرية التى قدمتها الصين الى بعض الدول الافريقية فى تلك الفترة كانت فى جانب منها محاولة من الصين لدعم سياستها المناوئة للاتحاد السوفيتى فى السبعينات . ويمكن اتخاذ الصراع فى أنجولا كمثل واضح على هذا التوجه ، فعندما تمكنت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا التى كانت تحظى بتأييد سوفيتى من الانفراد بالسلطة عام ١٩٧٥ قدمت الصين دعما عسكريا لخصوم الحركة مثل الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا وزائير ، إلا أن الدعم العسكرى الصينى تقلص بعد فترة قصيرة عندما اتسعت المواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وحلفائهما فى تلك المنطقة .

خلال عقد الثمانينات إلتزمت الصين إلى حد كبير بأن تكون علاقاتها مع الدول على المستوى الرسمى بغض النظر عن نظمها الاجتماعية أو اتجاهاتها الأيديولوجية وأصبح الالتزام بمبادىء التعايش السلمى هو أساس السياسة الخارجية الصينية فى العالم الثالث عامة وأفريقيا خاصة .

تبنت الصين فى التسعينيات سياسة محددة تجاه القارة الأفريقية ترتكز على المصالح العامة والاستراتيجية الطويلة المدى لكلا الطرفين ومن ثم كانت زيارة الرئيس الصينى جيانج زيمن إلى أفريقيا فى عام ١٩٩٦ بمثابة بداية إرساء التوجهات الصينية الجديدة تجاه القارة خلال القرن ٢١ وطرح

زيمين عرضه الخاص بشأن علاقات صينية أفريقية متقدمة ثابتة طويلة الأمد - تعاونية تتميز بالموضوعية وذات توجه الى القرن ٢١.

وسرعان ما أدرك الصينيون أن الولايات المتحدة تستعد للتعاون مع أفريقيا على نطاق واسع فقبل أيام قليله من الزيارة التى قام بها الرئيس الأمريكى السابق كلينتون الى القارة عام ١٩٩٨ أقر مجلس النواب الأمريكى سياسة الولايات المتحدة الجديدة تجاه القارة والتى حملت شعار التحول من المعونة الى التجارة وذلك من خلال خطوات من أبرزها إلغاء أو تقليص التعريفات المفروضة على غالبية الواردات الأمريكية من أفريقيا .

ومن هذا المنطلق ، وضعت الصين خططها للانتشار وتنشيط التعاون مع القارة . وتتلخص المجالات الجديدة والمستقبلية ذات الأولوية فى التعاون الصينى الأفريقى فى الاقتصاد والتجارة والتكنولوچيا والمعدات والتعاون فى مجال استغلال الموارد الطبيعية. وتشير الاحصائيات إلى تنامى التعاون الصينى الأفريقى : ففى عام ١٩٩٧ استكملت الصين من ٦٠٠ - ٧٠٠ مشروع على أرض القارة ضمن المساعدات الصينية المقدمة لدول القارة وذلك فى الوقت الذى تشير فيه الاحصائيات الخاصة بالجمارك الصينية إلى أن حجم التجارة الصينية الأفريقية فى الفترة من يناير الى نوفمبر عام ١٩٩٨ تقدر بخمسة مليارات دولار . أما أهم ما فى التوجهات التجارية الصينية تجاه القارة فهو اقدام الصين على اقامة مشروعات (لانتاج أجهزة التليفزيون ، تكييف الهواء ، الثلاجات ، الغسالات ، ماكينات النسيج) فوق أرض القارة لتحقيق استفادة من أسواق التصدير فيما يعتبر أحد أحدث الخطوات الصينية فى مجال دفع النمو الاقتصادى . ومن المؤكد أن هذا التحرك قد أثار قلق متخذى القرار فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ففى حالة تخفيض أو الغاء التعريفات المفروضة على وارداتهما من القارة الافريقية ستحقق الصين أرباحا مذهلة

من خلال مصانعها الموجودة فى القارة الأفريقية .

- تقديم المساعدات الاقتصادية :

ففى شهر مايو ٢٠٠٠ أعلن بنك الصادرات والواردات الصينى الذى تم تأسيسه عام ١٩٩٥ أنه وقع ٤٢ اتفاقية مع ٢١ دولة نامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بشأن قروض قدرت بـ ٢٩٧,٦ مليون دولار . كما شهد عام ١٩٩٨ وحده توقيع ١٦ اتفاقية قدرت قيمتها بـ ٩٨ مليون دولار .

ومن المعروف ان تلك القروض توجه تحت اشراف صينى إلى مجالات عديدة منها انتاج الأخشاب والتعدين وتجميع السيارات والصناعات النسيجية . ويلعب ممثلو البنك المنتشرون فى شرق وغرب ووسط وجنوب أفريقيا دوراً هاماً يتمثل فى إجراء التحريات السابقة على توقيع اتفاقيات منح القروض بالإضافة إلى اداراتها بعد التوقيع.

على صعيد آخر أعلنت الصين أنها ستحاول التوصل الى سبل جديدة لتدعيم التعاون مع أفريقيا بوجه عام ومع بنك التنمية الأفريقى وصندوق التنمية الافريقى بوجه خاص الذى تحتفظ الصين معهما بعلاقات منذ عام ١٩٨٥ إلا أن التعاون قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة للدرجة التى مكنت المسئولين الصينيين من المشاركة فى الاستشارات المالية الخاصة بالصندوق .

هذا بالإضافة إلى التقارب الصينى الأفريقى من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية حيث دعت الصين المجتمع الدولى والأمم المتحدة إلى إنشاء مشاركة تنموية من أجل القرن الـ ٢١ مع أفريقيا وأن تتخذ خطوات قوية نحو مساعدة الدول الأفريقية للخروج من دائرة التخلف الاقتصادى وجاء ذلك من خلال مشاركة الصين فى لقاء خاص

الخاتمـــة

ببحث جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد بشأن تنمية أفريقيا .

لاشك أن انعقاد أول قمة افريقية أوروبية في القاهرة في ابريل عام ٢٠٠٠ .. ووضع أسس التعاون بين الجانبين الأفريقي والأوروبي ، وإرساء بعد استراتيجي جديد للشراكة بينهما ، والعمل على تعميق تلك الشراكة وجعلها أكثر فاعلية بما يتفق مع متغيرات النظام العالمي الجديد يعتبر حدثا دوليا بكل المعايير ..

الا أننا يجب أن نتساءل عما تريده أفريقيا من الشراكة الأوروبية وماتريده أوروبا من الشراكة مع أفريقيا .

- من الواضح أن أفريقيا سواء في قمة أفريقيا / أوروبا أو في اتفاق بروكسل - قد ركزت على مصالحها الاقتصادية التي تتمثل في مجموعة من المتطلبات هي :

أولا: الإعفاء من الديون الخارجية ، ومواصلة الحصول على المساعدات الانمائية الرسمية من الجانب الأوروبي من أجل تخفيف أعباء الديون ، وتوفير الموارد الإضافية لإستراتيجيات الحد من الفقر ، وتنمية إمكاناتها الاقتصادية والصناعية .

ثانياً : تعزيز وسائل الوصول الى الأسواق الأوروبية لجميع منتجاتها الرئيسية على أساس الاعفاء من الضرائب والحصص.

ثالثاً : الحصول على المساعدة الشاملة في مجال التنوع الرأسي والأفقي لتعزيز المشاركة الفعالة في النظام التجاري الدولي الجديد ، واتخاذ التدابير الفعاله لتمكينها من بناء قدراتها في الانتاج والتموين ولمساعدة جهودها لجعل صادراتها أكثر تنافساً .

رابعاً : التغلب على تحديات العولمة وتحقيق التنمية المستدامة بتعزيز القدرات التكنولوچية لاسيما فى مجالات تكنولوچيا ومراكز المعلومات والتعليم والاهتمام ببناء ودعم البنية التحتية المؤسسية .

خامساً : تشجيع الاستثمار الخارجى المباشر فى أفريقيا واستيفاء حاجات القطاع الخاص كمحرك للنمو الى التدفقات الداخلية والخارجية للاستثمار الخاص ، من أجل النمو المستدام واشراك مجتمع الأعمال فى تنفيذ الأنشطة ذات التوجه الانتاجى ، وتعزيز القطاع الخاص المحلى من خلال اتخاذ تدابير بناء القدرات والقطاع العام من أجل تهيئة البيئة الضرورية المواتية للتنمية المستدامة .

أما دول الاتحاد الاوروبى فتتمثل مصالحها الاقتصادية فى أفريقيا أساسا فى ضمان الحصول على المحاصيل والمواد الخام من الدول الأفريقية وضمان أسواق هذه الدول فى الوقت نفسه لتصريف المنتجات الأوروبية وقد توجه الاتحاد الاوروبى من أجل تحقيق مصالحه الاقتصادية مع أفريقيا الى قيام شراكته وتعاونه معها على أساس مبدأ (الندية) والمساواة بين الشركاء ، وملكية استراتيچيات التنمية ، وان يعمل من أجل ذلك على مساعدة الدول الأفريقية النامية على النهوض والتقدم لتكون فى وضع يمكنها من تحقيق أهداف الشراكة والتعاون معها .

وفى تقويم الشراكة الأوروبية - الأفريقية يجب الأخذ بمجموعة من الاعتبارات هى :

الاعتبار الأول :

ان اهتمام الاتحاد الأوروبى بعقد قمة القاهرة مع الدول الأفريقية يأتى فى إطار توجهات الاتحاد من أجل توسيع وتنسيق نطاق المشاركات الأوروبية . وأول معالم هذا النطاق ان هذه المشاركات - قبل المشاركة

مع مجموع الدول الأفريقية فى قمة القاهرة ، قد ربطت بين الاتحاد ومجموعة الدول الثلاثية النامية فى اتفاق بروكسيل - (٤٨ دولة أفريقية و ٢٣ دولة من منطقتى البحر الكاريبى والمحيط الهادى) ، والثانى هو توجه المشاركة نحو الربط مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط (وعددها ١٢ دولة) واقامة تجمع اقتصادى معها يقدر لتحقيقه عام ٢٠١٠ ، مع ملاحظة أن دول الاتحاد الاوروبى (١٥ دولة) من المقرر أن يزيد عددها مستقبلا ، بحيث تضم معها مجموعة من دول غرب وشرق أوروبا ، بل ودول البلطيق الثلاثة التى انفصلت عن الاتحاد السوفيتى السابق ، فضلا عن قبرص ومالطه فى مياه البحرالمتوسط .

الاعتبار الثانى :

ان قمة أفريقيا / أوروبا ضمت دول شمال أفريقيا ، التى تشكل جنوب المتوسط فى المشاركة المتوسطية ، وتشكل القمة فى الوقت نفسه مجموع القارة الافريقيه بما فيها هذه الدول مع مجموعة دول (اتفاق بروكسل) ، وبذلك قد يمثل الشمال الأفريقى حلقة وصل بين التجمع الأوروبى / المتوسطى من جهة ، والمشاركة الأوروبية مع القارة الافريقيه ككل، كما تمثل قمة أفريقيا / أوروبا بالقاهرة تأكيداً جديداً من الاتحاد الأوروبى بوحدة القارة الافريقية وبسقوط الدعاوى بتقسيمها الى شمال وجنوب الصحراء .

الاعتبار الثالث :

التفرقة بين المشاركة الأوروبية فى إطار (اتفاق بروكسل) عنها فى إطار قمة أفريقيا / أوروبا ، فالأولى خضعت للتقويم والتطوير كما أنها مقننه فى اتفاق دولى للمشاركة ، ولها تنظيم مؤسسى للتنفيذ والمتابعة ، والثانية حديثة وجاءت نتائجها فى صورة إعلان بالتوجهات المشتركة ، ولها آليات تتطلب بذل الجهد من أجل تحديد مساراتها والاولى رباعية التشكيل (أوروبا / أفريقيا / الكاريبى / الهادى) وتربط المشاركة الأوروبية مع الدول الأفريقية بالمشاركة مع مجموعة أخرى من دول الجنوب

، والثـانيـة ثنائيـة التـشكيـل (أوروبا – أفريقيـا) ، كـذلك فـإن الأولى تضم ضـمن المجموعة الثلاثية النامية جميع دول القارة الأفريقية ماعدا دول شمال أفريقيا حسبما سبق أما الثانية فهى تضم دول القارة كلها .

والاعتبار الرابع :

أن المجموعة الثلاثية فى اتفاق بروكسل تضم جمهورية جنوب أفريقيا التى انضمت الى مجموعة (لومى) بعد تحررها من التفرقة العنصـرية ، وقـد سـارع الاتحـاد الأوروبى نظرا للعلاقـات السابقـة لدوله معهـا قبل التحرر بإبراز الرغبة فى تدعيم اقتصادها وتيسير اندماجها فى الاقتصاد العالمى من خلال عمليات التحول فيها ، وأجرى معها المفاوضات منذ أوائل عام ١٩٩٢ حتى عقد معهـا اتفاقا للمشـاركة فى عـام ١٩٩٩ ، تضـمن الاعـفـاء الجـمركى لحجم كـبيـر من صـادراتهـا الى أوروبا ، وهكذا ضـمت المجموعة دولة جنوب أفريقيا – باقتصادها المتميز كماً وكيفاً وبعلاقاتها وقيادتها الاقتـصادية لدول تجمع (سادك) لتنميـة منطقـة الجنوب الأفـريقى وبالتنسـيق مع اتحادها الجمركى عبر أربعة من هذه الدول.

الاعتبار الخامس :

ان اتفاق بروكسل أتى بعد أن قام الاتحاد الأوروبى بإعـادة تحديد مـصالحـه فى العـالم ازاء التـحـولات والتـغـيـرات الجـغـرافـيـة السـيـاسـيـة والاقـتـصـادية ، وأول هذه التحولات إن دول المجموعة الثلاثية النامية فى الاتفـاق قد فقـدت كثيـرا مـن أهميتـها السياسية منذ نهاية الحرب الباردة ، وثانيها هو توسع الاتحـــاد الأوروبى الى الجنوب، وثالثـهـا مـا أدت إليـه التـوجـهـات الجديدة للعـولمة فى التـجـارة الى بقـاء النمـاذج الاستعـمـارية التـقليـديةللتـجـارة فى المواد الأوليـة ، وهى النمـاذج التى لاتزال تسـيطر على العـلاقـات بين الاتحـاد الأوروبى ودول المجموعـة ، بل أن فـرنسـا التى تعـتبـر أهم حليف سـيـاسى أوروبى لدول المجـمـوعـة ، توقـفت عن الدفـاع عن التـعـاون فى اطار (لومى) بعد انهـيـار سيـاسـتـهـا الأفـريقـيـة التقليدية بما فى ذلك الانسحاب الفرنسى من

زائيــر ومـن رواندا ، وبالتــالى انحـيــازها للموقف الانتقادى للدول الأخرى فى الاتحاد الأوروبى .

الاعتبار السادس :

أن هناك عوامل أدت إلى المطالبة بمراجعة اتفـاقيـات (لومى) مـراجـعـة دقـيـقـة قـبل التـوصل الى الاتفاق الجـديد فى بروكسل ، ومن أبرز هذه العـوامل مايقال من أن غـالبيـة الدول الثـلاثيـة الناميـة فى الاتفـاق ، ليس لديهـا الكثـيـر من الايجـابيـات التى يمكن إبرازها فـى مجـال التـقـدم الاقـتـصادى بعـد ثلاثين عاما من تعاون التنمية الذى اشتملت عليه اتفاقيات لومى ، بل على العكس من ذلك - برزت فى مـجـمـوعـة من هذه الدول مظاهر زيادة الفـقـر ، والفـسـاد السـيـاسى، فضلا عن تفكك مؤسسات الدولة فيها .

الاعتبار السابع :

ان الجـدل قد ثار حول نتـائج المفـاوضـات التى أسفرت عن اتفاق بروكسل ، وهل أدت هذه النتـائج الى إضعـاف المجموعـة الثـلاثيـة الناميـة ؟ أو إلى التـأثير فى الارتبـاط فـيـمـا بينهـا ؟ والواقع أن الاتفـاق جاء بعـد خبـرات طويلة لدى كل من الطرفين لكيفيـة التعـامل مع الطرف الآخر ، حتى أصبح مـسار تنفيـذ الاتفـاق الجـديد مـرتبطا بمدى تطبـيع الأداء والممـارسـة من جـانب دول المجـمـوعـة حـسب القيـود والشروط الموضوعـة بل والتـعـقيـدات من الجانب الأوروبى فى النواحى الاقتصادية والسياسية.

الاعتبار الثامن :

انه فى مـجـال الجـدل الذى ثار ، كـانت بعض دول الاتحـاد الأوروبى- خـاصـة الدول الاسكندنافيـه ترى ضرورة تغـيـيـر تشكيل المجموعة المستفيدة في اتفاق بروكسل بحيث تتـشكل فـقط من البلدان الأقل نمواً ، وقـد مـارست هذه الدول الضـغط من أجل تحـقـيق هذا الهدف ، لكنهـا ووجهت بمقاومـة سياسيـة من جانب المجموعـة، وإن كـان يقـال بأن خطر التـقـسـيـم يمكن أن يظل قـائمـا فـى المدى الطويل من الناحيـة العمليـة ، خاصة لما يبـرز من التفضيل والتركيز على الدول الأقل نمواً فى مختلف أوجه المساعدات المقدمه .

الاعتبار التاسع :

أن المجموعة الثلاثية فى اتفاق بروكسل بالنظر لعددها الكبير (٧١دولة) تنقسم من الناحية الواقعية الى تجمعات إقليمية ، وقد قيل أن مايربط بين هذه الدول أنها كانت مستعمرات فى الماضى للقوى الأوروبية ، وأن الارتباط الجغرافى ليس العامل الذى يربط هذه الدول بعضها ببعض بصفة عامة ، فهناك روابط أخرى بينها من أمثلتها أن كثيرا من هذه الدول - دول مصدره للسكر ، كما أنها كلها تعتمد لدرجة كبيرة على صادرات المحاصيل ، هذا فى الوقت الذى تعتبر فيه أوروبا بالنسبة لها جميعا السوق الرئيسى لمنتجاتها ، وهذا مايوضح المصالح المشتركة التى تربط بين الاتحاد الأوروبى ومجموعة هذه الدول .

الاعتبار العاشر :

* * *

الملاحــق

ملحق (١) قمة أفريقيا أوروبا
تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبى
القاهرة ، مصر ، ٣ ، ٤ إبريل ٢٠٠٠

خطة عمل القاهرة

أولا الديباجة :

نحن رؤســاء دول وحكومــات البلدان الأفريقيـة والتحـاد الأوروبى وكذلك اللجنة الأوروبيــة ، المجتــمــعين في القــاهرة ، جمهورية مصر العربية ، يوميى ٣و٤ إبريل ٢٠٠٠ بنا على الدعوة الكريمة التى وجهها فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربيـة ، وتحت الرئاسة المشتركة لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية الجزائرية ، بوصفه الرئيس الحالى لمنظمـة الوحدة الأفريقيـة ، ومعـالى السيـد أنتـونيـو جـوتيـريز ، رئيس وزراء البرتغال ، بوصفه الرئيس الحالي للمجلس الأوروبى ، إذ نتعهد بالعمل على تحقيق بعد استراتيجى جديد للشراكة الشاملة بين أفريقيا وأوروبا ، وإذ نتفق على خطة العمل التالية التي تؤكد الأولويات الموجهة للعمل والتى تعرض على القمة الثانية للبحث وإذ نعرب عن اقتناعنا بأن هذه الإجراءات من شأنها أن تسهم فى تحقيق المبادئ والالتزامات الواردة فى إعلان القاهرة .

ثانيا : المسائل الاقتصادية : التعاون والتكامل الاقتصاديان الإقليميان

نتفق على مايلى :

تعزيز الدعم لعمليتى التعاون والتكامل الإقليميين فى أفريقيا . وفى هذا السياق ، سوف نعمل على تهيئة البيئة اللازمة وعلى إقامة رطار فعال لتعزيز الحوار البناء بشأن المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعيية والإنمائية .

دعم برامج التكامل الإقليمى فى أفريقيا والموجهة نحو زيادة الفعالية من خلال إزالة القيود المفروضة على التجارة عبر الحدود والاستثمار والمدفوعات ، وتوفير مجال اقتصادى متسق حث الهيئات المختصة على التعجيل ببرامج بناء القدرات فى المؤسسات الاقليمية والوطنية الأفريقية فى مجال

التعاون والتكامل الاقتصاديين .

تعزيز قدرة مؤسسات التكامل الإقليمى وخاصة الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، ودعمها فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ برامجها ، طبقا للهدف من معاهدة أبوجا ، وعلى أساس تقييم احتياجاتها الذى يراعى فيه أثر تحرير التجارة المتعددة الأطراف على التكامل الإقليمى تعزيز تنفيذ أفضل الممارسات عند صياغة المشاريع وتنفيذها المشاريع القطاعية الإقليمية ومواءمة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية التى تساعد عل يتنفيذ جهود التعاون والتكامل الاقتصادى فى أفريقيا والتعجيل بإنشاء الاتحاد الأفريقى .

ثالثا : دمج أفريقيا : ضمن الاقتصاد العالمى :

نعترف بالفرص والتحديات الناجمة عن العولمة بالنسبة لجميع الدول ، ونتعهد بالتعاون من أجل تعزيز بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية ملائمة لتجيع التعاون الدولي والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات الأخرى .

التجارة

نتفق على ما يلى : تعميق الصلة بين التجارة والتنمية فى إطار النظام التجارى المتعدد الأطراف ، بغية ضمان الاستفادة من مزايا تعزيز تحرير التجارة والقواعد المتعددة الأطراف في تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وسوف نولى اهتماما خاصا في هذا الصدد فى المستقبل للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية والتى سوف تتعاون لضمامن تنمية القدرات الاقتصادية والصناعية لأفريقيا بصورة أكدر .

تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد من الفرص التي تتيحها منظمة التجارة العالمية مع الأخذ في الاعتبار الأنشطة التي تضطلع بها فى خهذا الصدد الجماعى الاقتصادية الأفريقية وسوف نعمل أيضا عل يتوفير الموارد اللازمة لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على الدخول فى

اتفاقيات للشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبى وصياغة سياسات تجارية مناسبة والمشاركة بنشاط في المفاوضات التجارية بما فى ذلك ما يتم منها فى إطار منظمة التجارة العالمية .

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين بنود المعاملة التفصيلية والخاصة المنصوص عليها اتفاقيات مراكش ومعالجة قيود التنفيذ التى تواجهها البلدان الأفريقية .

مساندة البلدان الأفريقية بتقديم المساعدات الفنية اللازمة لتعزيز قدراتها على الاستجابة للتحديات والفرص التي تتوفر فى إطار دمجها ضمن الاقتصاد العالمى .

دعم عمليات وضع البرامج بشأ التنويع وتعزيز القدرة على الإنتاج فى زفريقيا .

كفالة تعزيز الترتيبات التجارية بين الاتحاد الأوروبى وأفريقيا للتعاون فى كافة المجالات المتعلقة بالتجارة ، القائمة على مبادرات التكامل الإقليمى الموجودة داخل القارة الأفريقية ، وطبقا لأهداف معاهدة أبوجا .

نعترف بالتزام الاتحاد الأوروبى ببدء عملية فى عام ٢٠٠٠ لتمكين كافة المنتجات تقريبا لأقل البلدان نموا ، من الوصول رلى الأسواق معفاة من الجمارك وتبسيط قواعد المنشأ وشروط التراكم التي تنطبق على صادراتها بحلول عام ٢٠٠٥ .

تنمية القطاع الخاص

نتفق على ما يلى :

دعم جهود البلدان الأفريقية للاستمرار فى اعتماد سياسات سليمة للاقتصاد الكلي والاضطلاع بإصلاحات أخرى فى السياسات بما فى ذلك سياسات التعديل الهيكلى ، وكذلك جهود القطاع العام الرامية إلى خلق البيئة الملائمة لتنمية أنشطة القطاع الخاص .

تحسين الحوار بين القطاعين العام والخاص داخل أقاليمنا المختلفة وفيما بينها ، وتشجيع التعاون بين الشمال والجنوب بهدف تنمية القطاع الخاص فى البلدان الأفريقية ويقتضى ذلك تعزيز المؤسسات التى تمثل القطاع الخاص من خلال بناء القدرات والمؤسسات ، باعتبارها أطرافا رئيسية فى الحوار المعزز بين الشمال والجنوب وتقوية

الشـراكـة بين القطاعين العـام والخـاص ، وإقامة محافل تجارية مشتركة كطريقة ممكنة لإبراز اهتمـامـات الجنوب في المناقـشـات الدوليـة التعـاون مع البلدان الأفـريقيـة على بناء قـدرات القطاع الخاص من خـلال تبـادل التـجارب في مـجال إدارة الزعـمال ، وتعزيز المشاريع المشتركة ، والاستثمارات ، وتعزيز التجارة ، ودعم تنمية أنظمة التمويل الجزئي والقطاع غير الرسمي .

الاستثمار :

نتفق علي ما يلي :

التعهد بخلق بيئة مواتية فى أفريقيا لتعزيز تنميـة القطاع الخاص بما فى ذلك مؤسسات الاقتصاد الجزئى والكلي القادرة على التنافس .

العمل مع الحكومات والقطاع الخاص من أجل تحسين الإطار التنظيمى لمجتمع الأعمال القيام ، على المستويين الوطنى والإقليمى ، بما فى ذلك الجماعة الاقتصادية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ، بوضع برامج بشأن تعزيز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى أفريقيا .

دعم التعـاون بين الجنوب والجنوب من خلال آليات ثلاثية بغية بناء القدرات فى مجال إدارة الأعمال وتبادل التجارب وكذلك تعزيز المشـاريع المشتركة والاندماج بين المؤسسات وتملكها ، من خلال القيام بين أمور أخرى بتوفير المساعدات الفنية الرامية الى تعزيز الأسواق والاتفـاقيـات الماليـة الأفريقية .

تطوير معلومات أفضل بشأن فرص الاستثمار فى أفريقيا ، وتعزيز المنشآت الأفريقية الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع الأنظمة وإبرام الاتفاقيات المناسبة وتشجيع المشاريع المشتركة بين المستثمرين الأفريقيين والأوروبيين ، بدعم من الاتحـاد الأوروبى . وإقامة مراكز إدارية تابعة لأفريقيا الإتحاد الأوروبى فى أفريقيا لفتح المجال أمام الخدمات التكنولوجية الأوروبية لتعزيز عمليات تنظيم المشاريع فى أفريقيا فى هذا الصدد .

التعاون فى مجال التصدى لمشكلة هروب رأس المال من أفريقيا بكافة جوانبه بما فى ذلك توجيهها إلى المراكز المالية الخارجية ،

وبحث التدابير المناسبة في هذا الشأن .

الموارد اللازمة للتنمية

نتفق على ما يلى :

هناك حاجة إلى موارد ميسرة الشروط من نوع المساعدات الإنمائية الرسمية بغية التمكن كمسألة ذات أولوية من معالجة الصلابة الهيكلية التي تعيق جهود التنمية في أفريقيا ، وخاصة تنمية قدرات الموارد البشرية والقضاء على الفقر وكذلك توسيع البنية الأساسية والقدرات الإنتاجية .

تكثيف الجهود من اجل بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن تحويل الموارد إلى البلدان النامية

تشجيع جميع الشركاء المتعاونين ف بمجال التنمية والمانحين وكذلك المستفيدين علي تنظيم مساعداتهم الإنمائية بصورة أكثر فعالية ، وعلى العمل لكفالة المزيد من التنسيق والتكامل من خلال القيام بين أمور أخرى بمواءمة وتبسيط الإجراءات

مشاكل البنية الأساسية والقاعدة الصناعية

نتفق علي ما يلى :

مواصلة دعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية الى زيادة قدراتها الإنتاجية وتعزيز قاعدتها الصناعية وتقوية قدراتها التنافسية وتنويع اقتصاداتها

مواصلة دعم البلدان الأفريقية فى جهودها الرامية إلى توسيع شبكاتها وخدماتها للنقل والمواصلات بغية زيادة فرص وصولها إلى المناطق الريفية والمعزولة وكذل الربط بين شبكاتها الوطنية .

تعزيز قدرتها على خلق البيئة المواتية وبناء القدرات اللازمة لمجالات التنظيم وصنع السياسات وتنفيذ العمليات .

توفير الموارد المالية والدعم الفنى لتطوير البنية الأساسية والصناعة وصيانتهما وتعزيز اشتراك القطاع الخاص في هذا المجال .

دعم البرامج الخاصة بالتحول الاقتصادى وتعزيز القاعدة الصناعية فى أفريقيا مع الأخذ فى الحسبان للاهتمامات البيئية والصحية للقارة .

منح أولوية قصوى للسلامة الجوية فى أفريقيا والاتفاق على التعاون من أجل تعزيز قدرة ابلدان الزفريقية على تطبيق أنظمة

الاتصالات والملاحة والمراقبة وإدارة حركة المرور الجو والسلامة الجوية بما في ذلك البرامج المناسبة .

الأبحاث والتكنولوجيا

نتفق علي ما يلي :

التشجيع على صياغة برامج شاملة في مجال تطوير التكنولوجيا ونقلها مع التركيز ، بصفة خاصة ، على العلم والتكنولوجيا المحلية وتطوير أنظمة التعليم والتدريب وتكنولوجيا المعلومات دعم التغيير التكنولوجي في زفريقيا وكذلك تطوير وتحديث التكنولوجيات المحلية الأفريقية اعترافا بالدور الحاسم للتكنولوجيا في تنمية أفريقيا وتحولها الاقتصادى .

مساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الرامية في جهودها الرامية إلى بناء وإعادة تأهيل بنيتها المؤسسية الأساسية وتعزيز عمليات نقل التكنولوجيا وتطويرها عن طريق مراكز المعلومات والابتكار التكنولوجية وغيرها

الديون الخارجية

نتفق علي ما يلي :

الترحيب بالمبادرة المعززة بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بعبء ديون كبيرة والتى تم الاتفاق عليها في السنة الماضية ومناشدة المجتمع الدولى كفالة التعجيل بتنفيذها . وتوفر هذه المبادرة موارد رضافية لصالح استراتيجيات تخفيف حدة الفقر . ونرحب أيضا بالمبادرات الأخرى التى تتخذعلى زساس ثنائى بما فيها المبادرات المتعلقة بإلغاء الديون الخاصة بالمساعدات الإنمائية الرسمية .

الترحيب بالتزام الاتحاد الأوروبى بالإسهام بما قيمته ١ بليون من العملة الأوروبية اليورو لصالح المبادرة الخاصة بالبدان الفقيرة المثقلة بعبء ديون كبيرة وربط هذه المساهمة بتدابير تخفيف حدة الفقر . ونناشد أيضا جميع الدائنين الاشتراك بالكامل من خلال تقديم حصتهم المتناسبة فى تخفيف عبء الديون فى إطار المبادرة المذكورة وفى حينه .

تسهيل تنفيذ التدابير التى تؤدى إلى منع بلوغ الديون مستويات يضعب تحملها فى أفريقيا وذلك من خلال القيام بين أمور أخرى بالإصلاحات الفعالة للسياسات وتحسين إدارة الديون .

دعم البلدان الأفريقية في توجيه مبالغ الموارد الناجمة عن تخفيف عبء الديون نحو

الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر بما فى ذلك البرامج والاستراتيجيات الخاصة بالقطاع الاجتماعى وقطاع الهياكل الأساسية . وفى هذا الصدد ، نؤكد مجددا التزامنا بتحقيق الهدف المتفق عليه عالميا لتخفيف حدة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ .

قيام المجموعة الثنائية الإقليمية على مستوى كبار المسؤولين باتخاذ التدابير اللازمة لإعداد تقرير حول الديون الخارجية للبلدان الأفريقية والذي سوف يتم دراسته فى إطار زمنى معقول على المستوى الوزارى وفى إطار آلية المتابعة .

التعاون فى المحافل الدولية

نتفق على ما يلى :

العمل معا عل يتحسين التفاهم الدولي والتعاونى لتحقيق التنمية والتقدم الإنسانى الأخذ في الحسبان مصالح واهتمامات الدول الأفريقية ولا سيما أقلها نموا ، فى مافة المحافل الدولية .

العمل علي بلوغ الأهداف المعتمدة فى المؤتمرات الدولية الرئيسية التي يتم تنظيمها تحت رعاية الأمم المتحدة .

رابعا : حقوق الإنسان ، المبادئ والمؤسسات الديمقراطية ، الحكم الرشيد وسيادة القانون حقوق الإنسان

نتفق علي مايلى :

تعزيز واحترام وحماية الإنسان بالكامل فى بلداننا من أجل ضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجنس البشرى كله بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الموطن الأصلى أو الدين أو الوضع الاجتماعى أو الخلفية العرقية أو الاراء السياسية أو اللغات اتخاذ نهج شامل تجاه مهمة القضاء على أسباب انتهاكات حقوق الإنسان .

تعزيز تعاوننا وقدراتنا الوطنية وتوفير المساعدات الفنية اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان .

تشجيع التصديق على كافة الاتفاقيات الدولية الرئيسية بشأن حقوق الإنسان وتنفيذها ، والتعاون بصورة كاملة مع الآليات الدولية المتفق عليها لحقوق الإنسان.

تشجيع جميع الدول التي لم تقم بعد

بدمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية ، على أن تقوم بذلك

دعم الموسسات والمنظمات التي تتناول مسألة حماية حقوق الإنسان بما يشمل تقديم المساعدات المالية اللازمة إليها .

التحلي بالحذر في جميع الأعمال السياسية وكذلك في صياغة وتطبيق السياسيات الإنمائية بطريقة تضمن المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص للجميع

العمل على تعزيز وحماية الحقوق الأساسية للمرأة عن طريق القضاء على العنف الذي يرتكب ضد النساء والبنات والتطبيق الكامل لجميع الاتفاقيات ذات الصلة ولا سيما الاتفاقية وحول القضاد على كافة أشكال التمييز ضد المرأة .

اعتماد تدابير لمكافحة العنف الذى يرتكب ضد النساء والأطفال بما في ذلك القضاد على كافة أشكال استغلل الأطفال وخاصة وضع حد لتجنيد الأطفال ودعم عمليات إعادة ودمجهم في المجتمع .

ضمان الحريات الأساسية وخاصة حرية الصحافة

الدعم الكامل لإنشاء محكمة جنائية دولية وحث الدول على التصديق علي قانون روما بأسرع ما يمكن

حث الدول على تطبيق القانون الإنسانى الدولي بالكامل وخاصة عن طريق اعتماد تشريعات وطنية لمعالجة ثقافة الإفلات من العقوبة ومحاكمة مرتكبى جرائم الحرب ضد الإنسانية وعمليات الإبادة الجماعية ، وذلك بالتأكد من دمج القانون الإنسانى الدولى بالكامل ضمن برامج التدريب والإجراءات المتعلقة بعمليات القوات المسلحة وقوات الشرطة وبضمان وصول المنظمات الإنسانية المحايدة أثناء النزاعات المسلحة بصورة آمنة وعاجلة وبدون إعاقة ، إلى السكان المدنيين.

المبادئ والمؤسسات الديمقراطية

نتفق على ما يلى :

دعم إنشاء وتعزيز مؤسسات ديمقراطية عامة على أساس التعددية وفصل السلطات والعمليات القائمة علي المشاركة ، واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون تقوية مؤسسات ديمقراطية وتقديم

المساعدات المؤسسية والمالية اللازمة لتعزيزها .

تعزيز أنظمة قضائية تتسم بالعدل والشفافية والاستقلال وتقوم على مبدأ سيادة القانون .

دعم الدور النشط لمجموعات المجتمع المدني باعتبارها الدعائم المهمة التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي المستقر

ضمان إجراء انتخابات منتظمة وشفافة وحرة وعادلة وتنمية القدرات اللازمة لتنظيمها ومراقبتها على نحو سلس .

ضمان مشاركة شعوبنا كلها فى عملية صنع القرارات وكذلك في التوزيع العادل للثروات الوطنية .

الحكم الجيد وسيادة القانون

نتفق على ما يلى :

دعم وتشجيع الجهود الرامية الى الرامية إلي تعزيز الحكم الجيد وسيادة القانون ، وعلى وجه التحديد ، تعزيز قدرة الدول على الاضطلاع بالمهام الرئيسية لوضع السياسات وتوفير الخدمات ، وتعزيز الحكومات التي تتسم بالشفافية والمسئولية ، ومنع الفساد ، وضمان الأمن والعدالة للجميع وفى هذا السياق ، سوف نقدم المساعدات الفنية اللازمة والتدريب ونتبادل تجاربنا وخبراتنا

اتخاذ إجراءات فعالة لمنع ومكافحة الرشوة والفساد والمحاباة كما يعترف بها كعقبات رئيسية فى طريق الحكم الجيد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الفساد على المستويين الداخلى والدولى وضمان التحقيق فى الأموال العامة المكتسبة بصورة غير سرعية والمودعة فى المصارف الأجنبية وإعادتها الي أصحابها الشرعيين فى البلدان الأصلية

الإعراب عن قلقنا إزاء الأثر السلبى على التنمية للمصروفات العسكرية المتزايدة علي نحو مستمر

المجتمع المدنى

نتفق على الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية فى خلق مجتمع مدنى نابض بالحياة والمحافظة عليه

الهجرة

نتفق على ما يلى :

دعم البلدان الأفريقية بشكل ملائم لكفالة حرية انتقال العمالة والهجرة داخل أفريقيا تمشيا مع روح معاهدة أبوجا

التعاون في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وطلب اللجوء ، فى البلدان الأصلية وبلدان العبور والبلدان التى تستقبل المهاجرين

التعاون على نحو أكبر بخصوص مسألة الدمج المتبادل للمهاجرين وحقوق المهاجرين واتفاقيات إعادة القبول بين البلدان الأوروبية والأفريقية

الاعتراف بالحاجة إلى اتخاذ تدابير لمناهضة العنصرية وكراهية الأجانب وضمان احترام كرامة المهاجرين وحماية الحقوق التي يحق لهم التمتع بها بموجب القانون الدولي المطبق وخاصة الحق في المعاملة على أساس مبدأ عدم التمييز

اللاجئون والنازحون

بغية معالجة مشكلة اللاجئين والمشردين ، نتفق على اتخاذ الإجراءات العاجلة التالية التنفيذ لكافة الاتفاقيات ذات الصلة بصورة كاملة

التعاون على نحو وثيق من أجل القضاء عل بالأسباب الرئيسية للاجئين والنازحين الاستمرار في تقديم المساعدات الى اللاجئين والنازحين والمشاركة ف يعودتهم الطوعية وإعادة دمجهم في المجتمع طبقا للقانون الدولي واتفاقيات الزسم المتحدة ذات الصلة دعم جهود الهيئات والعناصر الفاعلة الدولية والوطنية لحناية الطابع المدنى والإنسانى لمخيمات ومستوطنات اللاجئين .

خامسا : تعزيز السلام ومنع النزاعات وإدارتها وتسويتها

نتفق علي ما يلى :

الإسهام فى ضمان بيئة يسودها السلام والأمن فى بلداننا

معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بغية منع حدوث المزيد منها

تعزيز الآليات القارية والإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها من خلال القيام ، بين أمور أخرى ، بتعزيز آلية منظمة الوحدة الأفريقية وزيادة قدرة وفعالية مركز إدارة النزاعات العمل على تشغيل نظام الإنذار المبكر لمنظمة الوحدة الأفريقية

تعزيز التعاون القائم بغية الإسهام فى تسوية النزاعات الحالية

الاستمرار في توفير الدعم السياسى والمادى والمالى عند اللزوم للقائمين بتسهيل عمليات السلام .

صياغة برامج لتوعية الشعوب وزيادة معرفتها بثقافة السلام .

الاستفادة من التجربة التي اكتسبها الاتحاد الأوروبى لتعزيز القدرة التشغيلية لمنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية الفرعية ونرحب أيضا بقرار قمة سرت بشأ عقد مؤتمر زوار أفريقى حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون فى القارة فى مايو ٢٠٠٠ بزبوجا ، نيجيريا تأييد إشتراك المرأة فى عمليات منع النزاعات وإحلال السلام من خلال تضمين منظور نوع الجنس فى جداول الأعمال الخاصة بمفاوضات السلام ، وتسهيل المشاركة النشطة للمرأة فى الدبلوماسية وعلى موائد التفاوض بشأن السلام

اتخاذ تدابير للحيلولة دون الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية ومكافحة الاتجار غير المشروع بسلع معينة مرتفعة القيمة وخاصة الماس مما يؤدى الى تفاقم النزاعات واستمرارها ونناشد جميع الدول تطبيق العقوبات ذات الصلة التي تفرضها الآمم المتحدة فى هذا الصدد بالكامل .

نزع الأسلحة وتسريح الجنود وإعادة الدمج فى المجتمع

نتفق على دعم برامج نزع الأسلحة وتسريح الجنود وإعادة دمجهم في المجتمع . وفى هذا الصدد ، سوف تمنح عناية خاصة لمسألة تجنيد الأطفال وتوفير التدريب المهنى للمقاتلين السابقين والمسرحين ويجب أن تقترن بذلك إدارة فعالة للأسلحة الصغيرة والخفيفة المتراكمة وتدميرها فى النهاية

الإرهاب

نتفق على ما يلى :

العمل معا على تحسين التعاون الدولى فى مجال مكافحة الإرهاب بغية القضاء على هذه الظاهرة بكافة أشكالها ومظاهرها طبقا لالتزاماتنا الدولية وميثاق الأمم المتحدة والمعايير العامة للقانون الدولى بما فى ذلك احترام حقوق الإنسان . وبصفة خاصة ، دعم

الدور المركزى للأمم المتحدة فى مكافحة الإرهاب والتعهد بالعمل معا على تحقيق الالتزام الدولي على أوسع نطاق باتفاقيات الزمم المتحدة المناهضة للإرهاب وبما يشمل عقد مؤتمر دولى حول الإرهاب .

التعجيل بالتصديق على الاتفاقيات ذات الصلة حول الإرهاب وتنفيذها بالكامل

تعزيز التعاون بهدف إحباط الإرهاب ومكافحته ووضع استراتيجيات وأساليب مناسبة لا سيما لتبادل المعلومات فى هذا الشأن كلما لزم

الأسلحة الصغيرة والخفيفة

نتفق على ما يلى :

تكثيف الجهود من اجل التعاون بصورة كاملة فى المحافل الدولية لمكافحة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ، بما فى ذلك الحد من تدفقات الأسلحة إلي مناطق النزاعات ، ودعم المبادرات الأفريقية والأوروبية ذات الصلة

السعى الى ضمان النجاح لمؤتمر الأمم المتحدة حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بكافة مظاهره ، فى عام ٢٠٠١

الألغام الأرضية

نتفق على ما يلى :

توفير المساعدات المالية والفنية لإزالة الألغام الأرضية الموجودة فى البلدان الأفريقية

العمل على المساعدة فى إعادة تزهيل ضحايا الألغام الأرضية وتعزيز الوعى بالألغام وتنمية القدرات والمهارات الوطنية فى مجال إزالة الألغام

مؤتمر عام ٢٠٠٠ لمراجعة المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية

نتفق على ما يلى :

العمل بصورة وثيقة على إجراء مراجعة شاملة لتنفيذ المعاهدة الخاصة بمنع اتشار الأسلحة النووية بغية تحقيق نتائج إيجابية لمؤتمر المراجعة فى عام ٢٠٠٠ مع الأخذ فى الاعتبار الأهمية الأساسية للمقراراتالثلاثة والقرار المعتمد من قبل مؤتمر المراجعة والتمديد لعام ١٩٩٥ ومراعاة الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية طبقا

للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وفميا بين دول المنطقة المعنية

دعم معاهدة بليندابا التى تم توقيعها فى القاهرة والتي تعلن القاهرة ، والتى تعلن القارة الأفريقية بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وفى هذا الصدد نؤكد مجددا التزامنا المشترك بالمساهمة في تعزيز نظام عدن انتشار ونزع الأسلحة النووية

المساعدات فى فترة ما بعد النزاعات

نتفق على المساعدة على إصلاح الهياكل الأساسية المدمرة وعلى خلق بيئة ملائمة للتنمية فى البلدان التى انتهت فيها أوضاع النزاعات

سادسا : وسائل التنمية

تحديات التنمية المستدامة فى أفريقيا والقضاء على الفقر

نتفق علي ما يلى

الاستمرار فى العمل معا من أجل مكافحة الفقر ، ونؤكد مجددا التزامنا بتحقيق أهداف التنمية الدولية ومواصلة تركيز جهودنا للقضاء علي الفقر بدعم النهج الزامية الى دمج مساعى النمو الاقتصادى مع الاعتبارات السياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية

دعم صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وكذلك البرامج الموجهة نحو القضاء على الفقر وخاصة فى المناطق الريفية من خلال العمل - بين أمور أخرى - على إنتعاش الاقتصادات الريفية وإقامة شبكات الضمان الاجتماعى . وفى هذا الصدد نشاطر منظمة الوحدة الأفريقية ما أعربت عنه من أمل فى إنشاء صندوق عالمى للتضامن بغية معالجة تنمية أفريقيا مع التركيز صفة خاصة على القضاء علي الفقر

دعم المبادرات الرامية إلى دمج مسائل الجنسين عند تراعى هذه المسائل

التعليم

نتفق على ما يلى :

العمل على تحقيق التعليم للجميع بمنح الزولوية لبلوغ الهدف الدولى لتطوير التعليم الابتدائى العالمى بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق المساواة بين الجنسين فى الالتحاق بالمدارس بحلول عام ٢٠٠٥ ونلتزم بتعزيز تعاوننا من أجل كفالة وضع استراتيجيات سليمة محددة

التكلفة لبلوغ هذه الأهداف الرئيسية وتلقيها لدعم متسق وقوى

دعم الحكومات الأفريقية فى جهودها الرامية الى منح الأولوية القصوى لبناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال العلم والتكنولوجيا عن طريق صياغة سياسات وطنية سليمة وفعالة للتعليم والتدريب فى مجال العلم والتكنولوجيا لصالح التنمية وكذلك إقامة شبكات للمؤسسات ومراكز الدراسات المتقدمة الوطنية والإقليمية وفى هذا الصدد ، نناشد الحكومات الأفريقية تخصيص نسبة ١٪ علي الأقل من إجمالى الناتج المحلى لتنمية هذه المجالات

دعم جهود البلدان الأفريقية الرامية الى خلق البيئة الملائمة للاحتفاظ بالخبراء الأفريقيين داخل القارة ، ونتفق على ضرورة العمل لتنمية هذه المجالات

دعم جهود البلدان الأفريقية الرامية الى خلق البيئة الملائكة للاحتفاظ بالخبراء الأفريقيين داخل القارة ، ونتفق علي ضرورة العمل علي وقف هجرة العقول الصحة

نتفق على ما يلى :

السعى إلى القضاء على الأمراض المستوطنة والطفيلية والمعدية مثل الملاريا والسل وشلل الأطفال والأمراض المعدية الرئيسية وعمى الأنهار والتى أدت إلى تخلف نوعيية الموارد البشرية وإنتاجيتها فى أفريقيا

زيادة الدعم لسد الاحتياجات الأساسية للمجموعات الضعيفة والمحروفة وتوفير حماية أكبر وفرص أفضل لها وخاصة ، الأخذ فى الحسبان بصورة أكبر للمسائل المتعلقة بصحة المرأة وتنظيم الأسرة وزيادة الدعم من أجل وضع أنظمة للحماية والضمان الاجتماعيين

مواصلة العمل على

إتاحة فرص أكبر لتوفير المياه النقية والمرافق الصحية

خفض نسبة الوفيات بين الأمهات

خفض نسبة الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر

خفض أعداد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغدية

تعزيز صياغة السياسات

والاستراتيجيات الدوائية الوطنية بغية تحسين فرص الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة

التعاون أيضا علي توفير مساعدات مالية وفنية كافية للبلدان الأفريقية وتوجيهها نحو القضاء على الأمراض المستوطنة مثل الملاريا والسل وشلل الأطفال وعمى الأنهار

التأكيد مجددا على الطابع المدمر لوباد فيروس العوز المناعى البشرى الإيدز باعتباره من الطوارئ الوطنية التى تواجه العديد من البلدان الأفريقية

العمل معا على تركيز البرامج الوطنية بشأن فيروس العوز المناعى البشرى الإيدز على استراتيجيات معروفة وفعالة للحد من انتشار هذا الوباء ونناشد الحكومات الأفريقية والشركاء فى الاتحاد الأوروبى والوكالات الخارجية ، العمل مع الشراكة الأفريقية لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز والمجتمع المدنى من أجل تخفيف الأثر المدمر لوباء فيروس العوز المناعى البشرى الإيدز .

الاعتراف بالعبء المتزايد لفيروس العوز المناعى البشرى على عاهل الأفراد . ونلتزم بمحاولة رزالة الشعور بالخزى عند الأشخاص المصابين بهذا الوباء وبتعزيز الحلول المحلية مثل الرعاية المنزلية ووضع البرامج اللازمة لمساعدة الأيتام نتيجة للإيدز على أن يصبحوا ويظلوا أعضاء منتجين وذوى مكانة فى المجتمع ، وبتحسين الخدمات الصحية ، وتعزيز وتحسين فرص الحصول على الأدوية الأساسية .

تعزيز التعاون فى الأبحاث المتعلقة بأنظمة العلاج الجديدة وتسجيلها وكذلك استخدام مضادات الانتكاس بالفيروس للوقاية من انتقال العدوى بفيروس العوز المناعى البشرى الإيدز من الأم الى الطفل ؛ كما ينص عليه إعلانا داكارا ١٩٩٢ وتونس ١٩٩٤ لرؤساء الدول والحكرمات حول فيروس العوز المناعي البشرى الإيدز كما ندعم المبادرات الرامية لإيجاد مصل مناسب والعوز المناعى البشرى الإيدز .

دعوة شركات الأدوية سواء كانت مركزة علي البحث أم لا ، إلى بذل جهودها لتوفير

الأدوية التي لها شهادة تسجيل أم لا بأسعار معقولة لا سيما لأشد الفئات فقرا والمصابين بالأمر مثل فيروس العوز المناعى البشرى الإيدز .

وفى هذا الصدد ، نناشد الحكومات والمانحين الآخرين توفير قدر أكبر من الموارد لمساعدةج هذه البلدان فى كفاحها ضد الوباء

إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

نتفق على ما يلى :

مواصلة العمل على نحو وثيق مع الشركاء الأفريقيين من أجل التصدى بقوة للاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وذلك على أساس متعدد الأطراف وثنائى ونتفق أيضا على مكافحة الطلب على المخدرات والعقاقير والمؤثرات العقلية غير المشروعة والمعروض منها ، طبقا للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الدورة العشرين الخاصة العامة للأمم المتحدة حول المخدرات ونسعى الى توفير بدائل مسموح بها قانونا للسكان بدلا من زراعة المحاصيل غير المشروعة .

تعزيز تعاوننا لوضع الاستراتيجيات واتخاذ التدابير اللازمة لبناء القدرات من أجل تحقيق ذلك مساعدة البلدان والمنظمات الأفريقية على تعزيز قدراتها على مكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع بها وغسل الأموال .

البيئة

نتفق على ما يلى :

تعزيز التعاون فى مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية وإقامة آليات للوقاية من هذه الكوارث والاستعداد لمجابهاتها ، بما فى ذلك أنظمة للتقليل من آثارها وأنظمة للإنذار المبكر فى حالة حدوثها ، مع الأخذ فى الاعتبار بصفة خاصة الأعمال التى تم استكمالها بخصوص العقد الدولى للحد من الكوارث الطبيعية ونتفق أيضا على تعزيز تعاوننا بشأن المساعدات الإنسانية وإعادة التأهيل والبناء المتعلقة بعواقب مثل هذه الكوارث .

إعطاء الأولوية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة التصحر .

التعاون فى المسائل البيئية كأساس لضمان التنمية المستدامة .

تعزيز السياسات المسؤولة الرامية الى حفظ الموارد السمكية الأفريقية .

مراعاة البعد الإقليمى في المسائل البيئية فى القارة الأفريقية .

ضمان حظر تصدير وعبور النفايات الخطيرة الى أفريقيا كما تنص عليه الاتفاقيات الدولية الصلة .

دعم الجهود الرامية الى الحفظ والإدارة والتنمية المستدامة للغابات الأفريقية المترامية الأطراف من خلال القيام ، بين أمور أخرى ، بوضع برامج تكون أيضا مفيدة بالنسبة للمجتمعات المعنية الالتزام بالمحافظة على تراث أفريقيا القيم من التنوع البيولوجى الذى يعتبر ثروة عالمية وتعزيز استخدام هذا التراث باستمرار لصالح السكان المحليين .

دعم الإجراءات الخاصة التى تبادر البلدان باتخاذها بغية تعزيز قدرتها على تنفيذ الالتزامات الناجمة عن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة فى مجال البيئة ، وسنواصل بصفة خاصة مساندة تنفيذ ما تم التعهد به من التزامات بموجب الاتفاقيات الاطارية للأمم المتحدة بشأن التصحر وتغير المناخ والتنوع البيولوجى وهذا يشمل مشاركة خبراء أفريقيين فى الفريق الحكومى للخبراء بشأن تطور المناخ وتعزيز نقاط الاتفاق حول السياسات المناخية الوطنية وإعداد تنفيذ السياسات وبرامج العمل المتعلقة بالتغييرات المناخية ووضع مشاريع متعلقة بالآلية من أجل تنمية خاصة التى أنشئت بموجب بروتروكول كيوتو واختبار التكنولوجيات المبتكرة فى مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وفعالية الطاقة ونقل تكنولوجيات متعلقة بالتغييرات المناخية الى أفريقيا .

الأمن الغذائى

نتفق على ما يلى :

التعاون فى صياغة وتنفيذ سياسات بالأمن الغذائى بما فى ذلك دعم الإنتاج الغذاى وتصنيع المواد الغذاية وتخزينها وتسويقها وتوزيعها وتحسين فرص الحصول على الغذاء وكذلك ضمان جودة غذائية كافية لهذه المواد . ونتفق أيضا على التعاون من أجل إنشاء أنظمة الإنذار المبكر لمراقبة الجفاف وإنتاج المحاصيل .

تأييد إقامة شبكات أفريقية مع الشركاء من الاتحاد الأوروبي في مجالات التكنولوجيا الزراعية والمعرفة التقنية ، وتقديم الخدمات في هذا الحقل والهياكل الأساسية الريفية .

دعم الاستثمار في مجال الأبحاث في مناطق المحاصيل المرتفعة الغلال وحفظها المستمر وتخزينها وتوفير الدعم اللازم لبناء القدرات الوطنية والإقليمية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بما في ذلك توتفر الشروط الصحية في المواد الغذائية وغيرها من أنظمة التجارة في المواد الزراعية .

المسائل الثقافية

نتعهد بإيلاء أهتمام للتعاون الثقافي بين أفريقيا وأوروبا كجزء لا يتجزأ من التنمية

فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بصورة غير شرعية ، فقد أحطنا علما بما يساور الدول الأفريقية من مشاعر القلق ونطلب من كبار المسؤولين أن يبحثوا الآثار القانونية والعملية بغية اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الشأن وتقييمها على المستوى الوزاري وفي إطار موعد معقول

سابعا : آلية المتابعة

نتفق على تطبيق كافة الأطر المرجعية المتعلقة بالمشاركة في القمة الأولى على جميع الآليات ذات الصلة ، وعلى هذا الأساس .

نتفق على اعتماد الآلية التالية لمنح القوة الدافعة اللازمة لتنفيذ خطة العمل ومراقبتها

عقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات على أساس مبدأ الاستمرارية .

عقد اجتماع الوزراء خلال الفترات الفاصلة بين مؤتمرات القمة .

مجموعة ثنائية إقليمية على مستوى كبار المسؤولين .

سوف تعقد المجموعة الثنائية الإقليمية على مستوي كبار المسؤولين اجتماعها بانتظام ، وتقوم برصد وتشجيع الإنجازات ذات الأولوية من أجل العمل من وجهة النظر السياسية وبهدف الإسهام ، استنادا إلى الآليات المتاحة ، في تحقيق حوار شامل لتعزيز الشراكة الاستراتيجية الإقليمية الثنائية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية والثقافية

والفنية والعلمية .

وفضلا عن ذلك ، فإن أولويات العمل المعتمدة من القمة سوف يتم تعزيزها وتنفيذها من خلال المناقشات الوزارية الحالية بين الاتحاد الأوروبى والبلدان الأفريقية فى إطار الآليات ذات الصلة للتعاون فيما بين الأقاليم .

سوف تعقد القمة الثانية فى أوروبا عام ٢٠٠٣ .

* * *

ملحق رقم (٢)

كلمة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك

فى الجلسة الافتتاحية لقمة (افريقيا/اوروبا) بالقاهرة

٣ ابريل ٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية الشقيقة .. الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الإفريقية .

السيد أنطونيو جوتيرش رئيس وزراء البرتغال .. الرئيس الحالى للاتحاد الاوروبى.

أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء

أصحاب السعادة رؤساء الحكومات

السيد سالم أحمد سالم سكرتير عام منظمة الوحدة الإفريقية

السيد رومانو برودى رئيس اللجنة الأوروبية

السيدات والسادة

يسعدنى - فى بداية كلمتى - أن أرحب بكم جميعا ضيوفا أعزاء على أرض مصر الإفريقية ، مهد الحضارات الإنسانية والرسالات السماوية ، والتى كانت دوما منبعاً للمعرفة والفنون ، وملتقى للثقافات والعلوم ، وجسرا يصل بين الشعوب ، وهمزة وصل بين قارات العالم القديم والحديث .

إن إستضافة مصر لهذا الحدث الفريد اليوم ، والاتصالات المكثفة التى قامت بها مصر لتحقيق هذا اللقاء التاريخى بين أفريقيا وأوروبا ، إنما يجسد إقتناع مصر الكامل بأهمية إقامة شراكة استراتيجية ، تعكس إرادة الجانبين السياسية وتصميمهما المشترك على استثمار علاقات الماضى ، وتطوير أواصر الحاضر ، وتحقيق طموحات المستقبل ، لدعم روابط الصداقة والتعاون بين الجانبين ، ولتحقيق مصالحهما المشتركة ، وصولا لحياة أفضل للشعوب الأفريقية والأوروبية على حد سواء .

ولا يسعنى فى هذا الإطار إلا أن أحيى

المبادرة البرتغالية الأوروبية التى تبنت فكرة هذه القمة ، وأن أشيد بالتجاوب البناء من جانب منظمة الوحدة الأفريقية والدول الافريقية جميعاً لإخراج هذه المبادرة إلى حيز الوجود ، فى عالم يبرز فيه دور التجمعات الكبيرة، التى أصبحت سمة العصر . ويشهد تنامياً متواصلاً وأشكالاً متعددة لمحافل التعاون والحوار ، بما يفتح آفاقا جديدة للتفاعل والتكامل الاقتصادى ، ويدعم السلم والأمن الدوليين .

وإذا كنا نتطلع إلى قيام شكل جديد من الشراكة الوثيقة بين دولنا ، على أساس من المصالح المشتركة ، والمنفعة المتبادلة تجاه الهدف الأسمى لتحقيق رفاهية ورخاء شعوب القارتين ، فمن الجدير بالتسجيل أن دول القارة الأفريقية قد قطعت شوطاً هاماً خلال العقد الماضى لتهيئة المناخ المواتى ، الذى يمهد لخروج القارة من دائرة المشاكل التى ظلت تعانى منها لسنوات طوال ، والذى يؤهلها للاندماج فى الاقتصاد العالمى ، والتفاعل معه انطلاقا من أرضية ثابتة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة .

فقد تبنت دول القارة خلال العقد المنصرم برامج واسعة للإصلاح الهيكلى لاقتصادياتها ، وتحديث بنيتها الأساسية ، بالتوازى مع استمرار التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية فى المضى نحو غاياتها ، وإرساء الدعائم الأساسية التى سيقوم عليها بناء الجماعة الاقتصادية الإفريقية .

وهناك العديد من النماذج والإنجازات البناءة التى حققتها هذه التجمعات فى سعيها لتحقيق هذا الهدف وقد شجعت هذه النجاحات ، إضافة إلى الوعى بضرورة الاسراع بعملية الاندماج الإقليمى الأفريقى لمواكبة المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية ، على اتخاذ القادة الأفارقة لقرارهم بالتعجيل بإنشاء مؤسسات الاتحاد الأفريقى ، وبرلمان عموم أفريقيا ، فضلا عن إعلان عام ٢٠٠٠ عاما للسلام فى إفريقيا ، وعقد مؤتمر وزارى حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون فى القارة .

كذلك شهدت أفريقيا جهودا حثيثة فى الفترة الماضية نحو ترسيخ دعائم الديمقراطية والحرية ، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ، بغية تدعيم المشاركة الشعبية فى كافة المجالات ، وتعظيم إسهام المجتمع المدنى فى بناء قدراتها ، وتأكيد حقوق المواطن الأفريقى والارتقاء بمستوى أدائه ووعيه ، ومن حسن الطالع أن يصادف هذا الشهر مرور عام على صدور إعلان وخطة عمل «جراند باى غوشهط صشث » للمؤتمر الوزارى الأفريقى الأول لحقوق الإنسان الذى جسد إيمان أفريقيا بهذه المبادئ السامية .

وفى إطار هذه الجهود ، وإدراكا منها للارتباط العضوى بين أضلاع مثلث التنمية والديمقراطية والاستقرار ، لم تألُ دول القارة الأفريقية جهداً فى سعيها للحد من النزاعات التى لازالت تشكل مصدراً رئيسياً للمعاناة ، وإهداراً للموارد والطاقات فى عدد من المناطق الأفريقية حيث تم بالقاهرة عام ١٩٩٥ إنشاء آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وإدارة وتسوية المنازعات التى برهنت فى أكثر من مناسبة على قدرة أبناء القارة على تولى زمام أمورهم ، والقيام بدورهم الطليعى فى منع تفاقم النزاعات ، ومحاولة إيجاد حلول عاجلة لها ، دون إغفال للمسئولية الأساسية المنوطة بمجلس الأمن فى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وفى هذا الإطار أيضا ، فقد تابعت أفريقيا باهتمام تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة حول « أسباب النزاعات وسبل التوصل للسلام الدائم والتنمية المستدامة فى أفريقيا » الذى كان له أثر طيب فى توجيه الاهتمام الدولى فى الفترة الأخيرة نحو الآثار السلبية لنزاعات القارة على إقتصادياتها وقدراتها التنموية .

ويهمنى فى هذا السياق الإشارة بصفة خاصة إلى إنجازين بارزين أمكن تحقيقهما بفضل حكمة وبصيرة الزعماء الأفارقة، بهدف تعزيز مفهوم الأمن والاستقرار فى القارة الإفريقية ... أولهما التوقيع بالقاهرة على معاهدة «بلندابا» عام ١٩٩٦ لإنشاء

منطقة خالية من الأسلحة النووية فى إفريقيا، والتى نأمل أن تُستكمل بإنجاز مماثل بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، خاصة فى ضوء الارتباط الوثيق، ليس فقط بين أمن المنطقتين، وإنما أيضا بينه وبين الأمن الأوروبى ... أما ثانى هذه الإنجازات فيتمثل فى إقرار قمة الجزائر للاتفاقية الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته ، وهو إنجاز نتطلع لأن يلقى مساندة المجتمع الدولى ، من خلال عقد مؤتمر دولى تحت مظلة الأمم المتحدة لوضع استراتيجية شاملة للقضاء على الإرهاب ، الذى يهدد أمن مجتمعاتنا جميعاً.

وبالإضافة لهذه الانجازات ، فقد شهدت الآونة الأخيرة إنجازات إضافية تمثلت فى تسوية عدد من القضايا الأفريقية التى طالما أرقت قادة المنطقة ، وأخص بالذكر قضايا سيراليون وأفريقيا الوسطى وغينيا بيساو وليبيريا . كما نجحت مجهودات قادة القارة بالتنسيق مع الأمم المتحدة فى التوصل لاتفاق نأمل أن يضمن تسوية مشكلة الكونجو الديمقراطية وتُبذل حالياً جهود إضافية لتسوية المشكلات فى الصومال وأنجولا ولتهدئة الأوضاع بين إريتريا وأثيوبيا وغيرها من مواطن التوتر حتى يعم السلام القارة الأفريقية ويتفرغ أبناؤها للبناء والتنمية .

أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء

أصحاب السعادة رؤساء الحكومات

ضيوفنا الأعزاء

إن تنمية القارة الأفريقية هى - فى المقام الأول - مسئولية أبنائها شعوبا وحكومات ، وهو مفهوم أكدت عليه وثيقة برنامج عمل القاهرة الصادرة عن القمة الأفريقية عام ١٩٩٥، مثلما أكدت على أن الديمقراطية والحكم الرشيد والسلام والأمن والاستقرار والعدل ، هى من العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأفريقية .

وعلى الرغم من أن برامج الإصلاح الهيكلى فى معظم دول القارة قد ساهمت

فى ترشيد الموارد المتاحة ، وتعظيم الاستفادة منها .. وبالإضافة لما صاحب هذه البرامج من جهود جادة لبناء المؤسسات الديمقراطية، فمن الضرورى أن نعمل معا على دعم هذا التحسن فى المناخ الاقتصادى والسياسى من خلال الزيادة المضطردة فى تدفق الموارد الاستثمارية ، وهو ما لم يتحقق حتى الآن بالصورة المرجوة فى أنحاء كثيرة من قارتنا الأفريقية ، بل إن التدفقات المالية الرسمية والخاصة إلى القارة خلال العقدين الماضيين شهدت انخفاضا ملموسا ، فى الوقت الذى يتواصل فيه تدنى الأسعار العالمية للسلع الأولية، ويتقلص معه نصيب القارة من التجارة الدولية وفى ظل تلك الظروف الخارجية غير المواتية، تفاقمت أزمة الديون الأفريقية لتبلغ أبعاداً غير مسبوقة ... فيما أثبتت الآليات القائمة ، إما بُطئها الشديد ، أو عدم قدرتها على التخفيف من أعبائها .

ولعل فى تعدد المبادرات التى ظهرت مؤخرا للتعامل مع هذه المشكلة ، ما يعبر عن إدراك المجتمع الدولى لضخامتها ، والحاجة إلى التوصل لحلول غير تقليدية لتجاوزها .

وفى الوقت الذى نؤكد فيه قناعتنا بضرورة إيجاد حل جذرى لهذه المشكلة ، يتيح للقارة الإفريقية الاستفادة من تلك الموارد فى تعزيز جهود التنمية وتحديث بنيتها الأساسية ، فإننا نحيى فى هذا الإطار جهود الأخ الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة رئيس الجزائر، والأخ الرئيس تابو مبيكى رئيس جنوب إفريقيا ، فى تنفيذ التفويض الذى أوكل إليهما فى قمة «سرت» الأخيرة لمنظمة الوحدة الإفريقية بالتفاوض مع الدول الدائنة بهدف تخفيف عبء الديون وتكلفة خدمتها ، ونأمل أن يعطى مؤتمرنا هذا دفعة قوية لهذه الجهود تسهم فى تحقيق غاياتنا المشتركة .

أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء

أصحاب السعادة رؤساء الحكومات

السيدات والسادة

إن ما نتطلع إليه من خلال هذا الحدث التاريخى الذى تشهده القاهرة اليوم ، ليس

سعياً لزيادة المعونات ، بقدر ما هو رغبة فى تطوير علاقات المشاركة وبرامج التعاون بيننا ، ومساندة الجهود الحثيثة التى يقوم بها أبناء القارة على مختلف الأصعدة لتحقيق النهضة الشاملة للقارة ، وتبوئها للمكانة التى تليق بها ، بما يحقق فى النهاية المصالح المشتركة للجانبين .

وليس من شك فى أن الوصــــول إلى مستوى مناسب من التنمية المستدامة فى إفريقيا - بمفهومها الواسع - سيكون له مردوده الإيجابى أيضا على بقية بقاع العالم بصفة عامة وعلى أوروبا بصفة خاصة ، من خلال زيادة قدرات أفريقيا على الإنتاج والاستهلاك ، وخلق فرص جديدة للاستثمار والتجارة .

وإذا كان هناك العديد من برامج التعاون والاتفاقيات المشتركة القائمة بالفعل بين الجانبين الأفريقى والأوروبى ، سواء على المستويات الثنائية أو دون الإقليمية ، فإن إسهام هذه القمة التاريخية إنما يتمثل أساسا فى إرساء مفهوم شامل وفاعل لمشاركة استراتيجية بين الجانبين ، يحقق نقلة نوعية فى حجم وعمق التعاون بينهما ، تسانده إرادة سياسية مشتركة على استمراره وتعظيمه على مدى الأيام .

وختاما .. أؤكد لكم على ثقتى فى أن مناقشاتنا ومداولاتنا ، بعقل وقلب مفتوح سوف تسهم فى وضع أسس صلبة لشراكة استراتيجية متصلة ومتطورة ، فى إطار برنامج عمل محدد المعالم والأهداف ، يتيح متابعة فاعلة وبناءة لما يتم الاتفاق عليه ، ويشكل قاعدة راسخة لعلاقات مستقبلية مثمرة ،تحقق المصالح المشتركة لشعوبنا ، وتسهم فى إقامة مجتمع دولى يسوده الأمن والعدل والسلام والرخاء .

تمنياتى لكم - أيها الاخوة والأخوات - بإقامة سعيدة فى مصر ، وتمنياتى لمؤتمرنا التاريخى بالنجاح فى تحقيق أهدافنا المشتركة .

وشكراً ،،

المراجع

١ - حمدى الطاهرى : افريقيا بين الاستعمار والاستقلال (القاهرة -مكتبة الأداب ١٩٩٨)

٢ - د . شوقى الجمل : استعمار أفريقيا وإستقلالها - محاضرات الدوره الاعلامية التثقيفية عن أفريقيا خلال عامى ٩٢ - ٩٣، (القاهرة - الجمعية الأفريقية) .

٣ - محمد السيد غلاب : الخريطة السياسية لأفريقيا - محاضرات الدوره الاعلامية التثقيفية عن افريقيا خلال عامى ٩٢ - ٩٣ ، (القاهرة - الجمعية الافريقية).

٤ - محمد عبدالغنى سعودى : الايدز فى افريقيا - محاضرات الدوره الاعلامية التثقيفية عن القارة الافريقية خلال عامى ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، (القاهرة - الجمعية الافريقية) .

٥ - د . عبدالرحمن محمد الصالحى : دليل الدول الافريقية - (القاهرة - مطبوعات الجمعية الافريقية - ١٩٩١) .

٦ - السفير أحمد طه محمد : الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا وأفريقيا ، السياسة الدولية ، عدد ١٤١ ، يوليو ٢٠٠٠ .

٧ - خالد عبدالعظيم : القمة الفرنسية الأفريقية وتفعيل الدور المصرى فى أفريقيا ، السياسة الدولية ، عدد ١٤٤ ، ٢٠٠١ .

٨ - ساميه بيبرس : « قمة افريقيا: أوروبا ومسألة المديونية الافريقية » ، السياسة الدولية ، عدد ١٤١ ، يوليو ٢٠٠٠ .

٩ - حمدى عبد الرحمن : « السياسه الامريكيه تجاه افريقيا من العزلة الى الشراكة » ، السياسه الدولية ، عدد ١٤٤ ، ابريل ٢٠٠٠ .

١٠- مها عبد المجيد : المنظمة الفرانكفونية الدولية .. نشأتها تطورها دراسات دوليه - الهيئه العامه للاستعلامات، ٢٠٠٠ .

١١- « كثيف حساب مثقل بالمشاكل »، جريدة الجرائد العالمية ، ٢٠٠٢/٢/١٠ .

١٢- ديفيد لجنجرين « لا توجد خطة مارشال لافريقيا » ، (چين افريك

١٠/٢/٢٠٠٢ - المصدر السابق) .

١٣- جـريدة الجـرائد العـالميـة ، ٢٧/٣/٢٠٠١ .

١٤- رحاب عثمان محمد عثمان «الجماعه الاقتصاديه لدول غرب افريقيا » ، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، مجلة آفاق أفريقية ، العدد ٧ ، ٢٠٠١ - الهيئه العامه للاستعلامات)

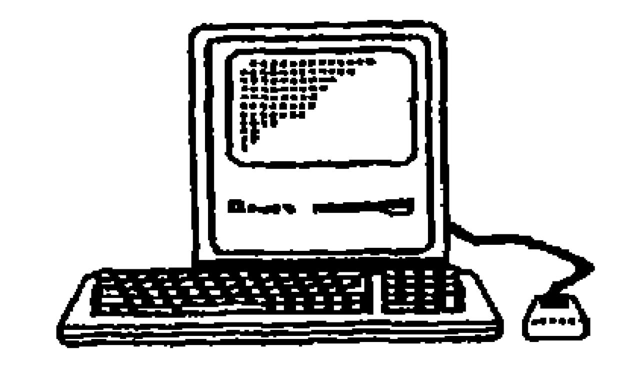
١٥- محمد عاشور مهدى ، الجماعه الانمائية لأفريقيا الجنوبية « سادك » ، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، مجلة آفاق آفريقية) ، العدد ٧ ، ٢٠٠١.

١٦- چير تكومبو موكا : معوقات التكامل الاقتصادى فى افريقيا - افاق افريقيه - العدد السابع ٢٠٠١ - الهيئه العامه للاستعلامات

١٧- ساميه بيبرس : تجمع دول الساحل والصحراء - افاق افريقيه - العدد السابع ٢٠٠١ - الهيئه العامه للاستعلامات .

١٨- احمد طه محمد : قمه باريس وشراكه التنميه الافريقيه الاهرام ، القاهرة - ٧ فبراير ٢٠٠٢ .

١٩- حمدى عبد الرحمن : نحو خطه مارشال افريقيه جديدة ، الاهرام - ١٣ مارس ٢٠٠٢ .



الاخراج الفنى والماكيت

الادارة العامه للنشرات العاجلة والليزر

اعداد

ايمان حتاته

موقـع الهيئة العـامة للاستعلامـــات على شبكـــة الانترنت

Website:http//WWW.SIS.gov.eg

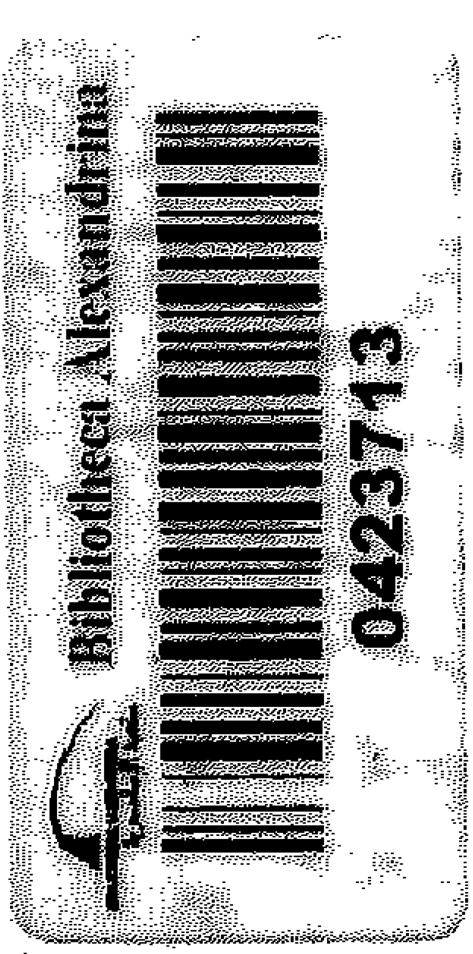


٢٠٠٢

طبع بمطابع الرونيو



٢٠٠٢



مطابع الهيئة العامة للاستعلامات